المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

# LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

## المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

17/06/2015

# Morocco's abortion outrage

By Nadia Rabbaa

King Mohammed VI has asked top officials to set up a public consultation and submit a reform proposal on the Morocco's abortion law. Photo©Reuters

KING MOHAMMED VI HAS ASKED TOP OFFICIALS TO SET UP A PUBLIC CONSULTATION AND SUBMIT A REFORM PROPOSAL ON THE MOROCCO'S ABORTION LAW. PHOTO©REUTERS

A taboo subject has been broached and reforms may be forthcoming.

The debate on abortion in Morocco is rapidly shifting, with a revised law expected soon after the completion of consultations.

Many tragic situations are finally going to be taken into account now

In early May, health minister El Hossein El Ouardi came out in favour of reforming the law to allow abortions in more cases, saying: "It is absolutely necessary to legalise abortion because it is not only a medical question but also a social one."

Moroccan law only allows abortions in cases where the mother's life is at risk.

The issue was catapulted onto the front pages when French TV channel France 2 aired a documentary that featured professor Chafik Chraibi, a gynaecologist and president of the Association Marocaine de Lutte Contre l'Avortement Clandestin (AMLCAC), which campaigns to end backstreet abortions.

A month later, in January 2015, the health ministry fired Chraibi from his job as head of the maternity ward at Les Orangers hospital in Rabat, where he had worked for 30 years.

Campaigners say that every day an estimated 800 women in Morocco choose to have abortions.

As Moroccans often view single motherhood harshly, reports say that up to 150 children are abandoned by their parents each day. Moroccan law also forbids sexual relations outside of marriage.

Politicians are largely divided on the subject of abortion.

Saâdeddine El Othmani, a psychiatrist and former general secretary of the governing Islamist Parti de la Justice et du Développement, said that "it should be possible and risk-free to perform abortion before the 120 first days of pregnancy, in cases of rape, incest or foetus malformation," basing his opinion on a 1990 fatwa from the Mecca jurisprudential council.

He remains a lone voice in his party.

In March, health minister El Ouardi, a member of the progressive Parti du Progrès et du Socialisme, organised a meeting to discuss abortion.

He talked with representatives from civil society and political and religious organisations as well as members of the **Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH),** the consultative body on human rights issues.

Chraibi's association also organised a debate about the law on abortion where many women, including elected representatives, took a stand and denounced the situation in the country, strongly arguing for a change in the law.

The resulting din has reached the palace.

King Mohammed VI has asked the ministers of justice and Islamic affairs, as well as the president of the CNDH, to set up a public consultation and submit a reform proposal on the country's abortion law.

Perhaps to test the water, some of these proposals have been leaked: local media report that abortion could be allowed in six specific cases: rape, pregnancy of a minor, incest, foetus malformation, when the mother suffers from intellectual disability and when the mother's life is at risk.

Yet for Chraibi, the fight is not over: "I feel like I have won a battle, but I have certainly not won the war. Many tragic situations are finally going to be taken into account now, and this is a good thing.

But I wish the law would have acknowledged the World Health Organisation definition of health, which is 'a state of complete physical, mental and social well-being and not merely the absence of disease or infirmity.'

Without this clarification, what represents a health risk for the mother will remain at the judge's discretion, and that opens the door to grey areas," he tells The Africa Report. ●

http://www.theafricareport.com/North-Africa/moroccos-abortion-outrage.html

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

3/11037

# القانون الجنائي الذي نريد

إدريس اليزمي (*)

تضمنت توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة، موجهات أساسية تشكل علامات سياسة جنائية جديدة عادلة، منصفة، فعالة ومرتكزة على حقوق الإنسان. ولقد شكل عرض الإصلاحات الدستورية الذي قدمه الخطاب الملكي لـ 9 مارس 2011 ، وبشكل خاص ، التوجيه نحو دسترة التوصيات الوجيهة لهيأة الإنصاف والمصالحة، فرصة تاريخية أدت بفضل التراكم الإصلاحي إلى دسترة الضمانات الأساسية لحقوق المتقاضين وضمانات المحاكمة العادلة في قانون بلادنا الأساسي لسنة 2011 .

إن هذا المسار التطوري الذي نقف على لحظة فاصلة منه اليوم، تعزز بالتوافق الواسع حول سبل وتوصيات إصلاح منظومة العدالة، بما في ذلك التوجهات الأساسية لسياسة جنائية ولتشريع جنائي مادي ومسطري في مستوى الضمانات الدستورية والالتزامات الاتفاقية لبلادنا، وهو ما اتضح من خلال الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة، وكذا من خلال الميثاق الوطني لإصلاح العدالة الناتج عنه .

إن هذه المكاسب وكذا تطور ممارستنا الاتفاقية، والتوصيات والملاحظات الختامية الموجهة إلى بلادنا من طرف الأجهزة الأممية، تتطلب منا اليوم جميعا التفكير الجماعي في طرق إنتاج تشريع جنائي جديد، متكامل يقوم بترصيد هذه المكاسب جميعها. لذ فإن تنظيم ندوة : " المسطرة الجنائية ، القانون الجنائي : رهانات إصلاح " يندرج في إطار هذا المنطق الذي يتوخى، بفضل الإسهام الوازن المتوقع للخبراء الوطنيين والدوليين، تحقيق هدفين:

× تحديد الرهانات-الأساسية لإصلاح التشريع الجنائي من خلال مسودتي مشروعي القانون الجنائي و المسطرة الجنائية؛

× تحديد التعديلات الرئيسية التي يمكن اقتراحها على مسودتي مشروعي القانون، في أفق سياسة جنائية مرتكزة على حقوق الإنسان.

لأذكر في البداية بجميع ما اقترحه المجلس الوطني لحقوق الانسان في مجال التشريع الجنائي في مذكراته، وآرائه الاستشارية وتقاريره الموضوعاتية ومساهماته في النقاش العمومي، بل لكي أتقاسم معكم ما يمكن تسميته بتطلعنا المشترك الذي ننتظر تحققه من خلال النقاش العمومي والحوار البناء حول مسودتي القانون الجنائي والمسطرة الجنائية، ليس فقط من خلال فصول محددة وإنما انطلاقا من رؤية شمولية لما يمكن ويجب أن يكون عليه تشريع جنائي مرتكز على حقوق الإنسان في القرن الحادي والعشرين، وفي إطار دستور تمثل

إدريس اليزمي

الحقوق والحريات ثلث متنه الإجمالي.

إننا نتطلع إلى قانون جنائي ومسطرة جنائية واقية وحامية ورادعة للتعذيب والاعتقال التعسفي والتمييز والعنف ضد النساء.

إننا نتطلع إلى تشريع جنائي حامي وضامن للحقوق والحريات، لا يقرر العقوبات السالبة للحرية إلا كحل أخير، قانون يوسع عرض العقوبات البديلة، ويضيق هامش الفرق بين الحدين الأقصى والأدنى للعقوبات. يقدم حلا متكاملا لإعادة التاهيل والإدماج والتقليص من حالات العود. تشريع جنائي حام للفئات الهشة من أطفال، نساء ضحايا العنف، أشخاص في وضعية إعاقة، للمهاجرين غير النظاميين، لضحايا الاتجار في البشر ولباقي الفئات الهشة الأخرى.

إننا نتطلع إلى تشريع جنائي قائم على مقاربة عقلانية وغير متوسعة في التجريم، جريء في نزع الطابع الجنائي، عما لم تعد حاجة اجتماعية ولا أساس حقوقي لتجريمه. .

إننا نتطلع إلى مسطرة جنائية قائمة على التوازن الضروري بين تبسيط المساطر القضائية و بين تقوية ضمانات المحاكمة العادلة، وإلى قانون جنائي خال من عقوبة الإعدام.

هذه تطلعاتنا التي نحملها في لحظة النقاش العمومي، وفي لحظة مراجعة القانون الجنائي والمسطرة الجنائية.

(×)رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان

الأحداث المغربية

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

# هيئات حقوقية وطنية ودولية تنتقد تمسك الرميد بتضخيم التجريم في القانون الجنائي

5&12

إعداد: القسم السياسي

وجد وزير العدل والحريات مصطفى الرميد نفسه وحيدا وسط موجة من الانتقادات الحقوقية الواسعة لمسودة القانون الجنائي التي أعدتها وزارته، فمن المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان مرورا باللجنة الدولية للحقوقيين وجمعية هيئات المحامين بالمغرب، تتابعت الانتقادات الموجهة، أول أمس الإثنين خلال ندوة نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول موضوع «القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية: رهانات الإصلاح»، إلى تمسك الرميد بتضخيم التجريم والعقوبات السالبة للحريات.

منذ البداية اختار الرميد أن يعلن تمسكه بمواقفه التقليدية من التجريم، وذلك حين أكد أن القانون الجنائي ليس قانونا للحقوق والحريات فحسب بل هو أيضا قانون لمكافحة وردع الجريمة. موضحا أن الأمر يتعلق بنص له خصائص متميزة وأن منسوب الاهتمام به كان أكبر من أي مشروع قانون آخر باعتباره يناقش ويؤطر وينظم المباح والممنوع في علاقات الإنسان بالآخر وبالمؤسسات وبالقيم السائدة في مجتمعه.

وفيما اعتبر الوزير أن الخلاف القائم حول بعض بنود القانون راق ومتحضر لا يؤثر على نتائج النقاش، موضحا «لا زلنا في طور تحضير المشروع، ومن حق الجميع أن يكون له دور في بلورته حتى يكون مشروعا حكوميا مجتمعيا». أشار إلى أن مراجعة القانون الجنائي تتوخى تحقيق الملاءمة مع الدستور، ومواكبة التطور الحاصل على مستوى الأنظمة الجنائية الحديثة، وما وقف عليه الفقه الجنائي المعاصر من نظريات حديثة لتطوير أداء العدالة الجنائية.

واستعرض الوزير مستجدات القانون الجنائي المرتبطة على الخصوص بالمحافظة على الإطار العام المهيكل للقانون الجنائي وإضافة مبادئ عامة من خلال إعادة تنظيم مسؤولية الشخص الاعتباري، وتعزيز المراقبة القضائية في مجال تنفيذ العقوبات وتكريس العدالة التصالحية واستهداف مجال التجريم عبر إضافة جرائم جديدة ونزع التجريم عن بعض الأفعال وإعادة النظر في جرائم أخرى بتحديث أركانها وإدماج جرائم أخرى كانت مدرجة في قوانين خاصة، فضلا عن استهداف مجال العقوبة عبر إعادة النظر في العقوبات المقررة عبر تخفيض بعضها وإقرار عقوبات بديلة وتقليص الفارق بين الحدين الأدنى والأقصى للعقوبة وتشديد بعض العقوبات بالنظر لخصوصية الضحايا كالأطفال ضحايا الجريمة.

واعتبر الرميد أن عقوبة الإعدام موضوع خلاف دولي وليس وطنيا فحسب، مؤكدا أن الدستور لا يمنع عقوبة الإعدام وأن الاستدلال بالفصل 20 الذي ينص على الحق في الحياة خاطئ لا أساس له، مضيفا في الوقت ذاته أن الدستور لا يمنع منع هذه العقوبة أو نسخها أو إزالتها، كما لا تمنعها أي اتفاقية دولية ما عدا البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. مبرزا أنه تم تخفيض عدد المواد التي تعاقب بالإعدام، حيث احتفظت مسودة مشروع القانون الجنائي بأثمان مواد من أصل 31 مادة كانت تنص على عقوبة الإعدام في مجموعة القانون الجنائي، ما يشكل أقل من ثلث العدد الأصلي، مع إضافة ثلاث مواد جديدة متعلقة بجرائم القانون الدولي الإنساني ليصبح عدد المواد التي تنص على عقوبة الإعدام 11 مادة، وهو ثلث عدد عقوبات الإعدام التي كانت مقررة في مسودة مجموعة القانون الجنائي موضوع المراجعة.

وبدا أن دفوعات وزير العدل والحريات لم تقنع رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ادريس اليزمي الذي قال «إننا نتطلع إلى قانون جنائي ومسطرة جنائية واقية وحامية ورادعة للتعذيب والاعتقال التعسفي والتمييز ضد النساء»، وإلى «تشريع جنائي حام وضامن للحقوق والحريات لا يقرر العقوبات السالبة للحرية إلا كحل أخير». مضيفا أن المجلس يتطلع أيضا إلى قانون يوسع عرض العقوبات البديلة ويضيق هامش الفرق بين الحدين الأقصى والأدنى للعقوبات، ويقدم حلا متكاملا لإعادة التأهيل والإدماج والتقليص من حالات العود، ويحمي الفئات الهشة. ودعا اليزمي إلى قانون جنائي «قائم على مقاربة عقلانية وغير متوسعة في التجريم، جريء في نزع الطابع الجنائي عما لم تعد حاجة اجتماعية ولا أساس حقوقي لتجريمه»، مضيفا أن هذا القانون «ينبغي أن يقوم على التوازن الضروري بين تبسيط المساطر القضائية وبين تقوية ضمانات المحاكمة العادلة، وأن يكون خاليا من عقوبة الإعدام».

وعلى نفس خطى اليزمي سارت الأمينة العامة للفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، أمينة بوعياش، التي انتقدت عدم الاستجابة لمقتضيات الدستور والاتفاقيات الدولية، وغياب مفهوم جديد للسياسة الجنائية للمغرب، وتوسيع مفهوم التجريم في قضايا تهم اختيارات لا ينطبق عليها منطق التجريم. مشيرة إلى وجود تداخل بين الشأن الخاص والشأن العام في هذا القانون، وانطوائه على التباس وغموض بخصوص تجريم ازدراء الأديان، ما من شأنه، حسب السيدة بوعياش، تقييد حرية الفكر والتعبير، مسجلة عدم وضوح استراتيجية التقليص من عقوبة الإعدام والالتباس بخصوص التنصيص على العقوبات البديلة.

وانتقد مفوض اللجنة الدولية للحقوقيين فيليب تكسيي، بدوره غياب الضمانات في مجال الحراسة النظرية واحتمال وقوع التعذيب وسوء المعاملة، وكذا القيود المفروضة على الحق في الدفاع وقيود الولوج إلى ملفات خاصة، خاصة ملفات جرائم الأموال، مركزا على ضرورة إصلاح مسطرة الحراسة النظرية والاعتقال الاحتياطي، مشيدا في المقابل بتجريم القانون الجنائي للتعذيب وجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجرائم الإبادة.

العلم

# دورة تكوينية لجمعية الإتحاد لمساندة ذوي الاحتياجات الخاصة

لهانطان
23246/8

احمد البورقادي

نظمت جمعية الإتحـــاد لمساندة ذوي الاحتياجات الخاصة دورة تكوينية في محور «الترافع و المناصرة» بالمركز الاجتماعي للقرب بحي تيكيريا التابع للتعاون الوطني، أطرها الأستاذ محمد علي الحيسن عضو المجلس الجهوي لحقوق الإنسان .

وقدم الأستاذ المحاضر عرضا مصورا وشرحا مفصلا حول مفهوم الترافع الرامي إلى تغيير الواقع السلبي للإيجابي، ومن ما هو كائن إلى ما يجب أن يكون، وشرح دوافع وطرق الترافع المتعددة، وكيفية خلق حركة ترافعية مبادرة ومؤهلة وقادرة على التأثير والإقناع والتواصل والمتابعة والتقييم من أجل إحداث التغيير، تمتلك تصورا واضحا لحملتها الترافعية لاقتراح البدائل والحلول، وتحدد الهدف والوسائل، والنتائج التي ترمي إلى تحقيقها وتجميع المعطيات وتحديد الفئة المستهدفة، والعمل على تشكيل تحالفات ،واستهداف المؤيدين والمحايدين والمعارضين والرأي العام المحلي والدولي.

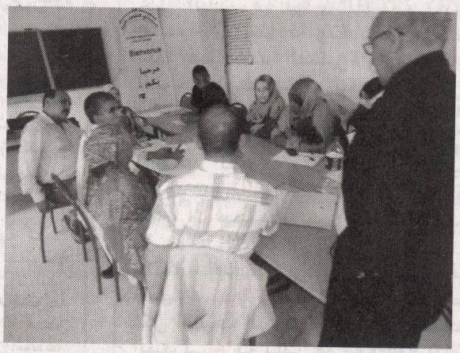

واشتغل المشاركون على ورشة جماعية اختير لها موضوع الولوجيات، حيث تم التطرق لجميع النواحي لأهميته البالغة في إدماج الأشخاص ذوي إعاقة في الحياة العامة، وما للجمعيات العاملة في مجال الإعاقة من دور كبير في التوعية والتحسيس بأهمية هذا الموضوع.

واختتمت الدورة التكوينية بتوزيع الشواهد التقديرية على المشاركين والبالغ عددهم 15.

# المغرب: جدل كبير حول الحكم بالإعدام والتمييز ضد المرأة وبعض جوانب الحرية الشخصية

محمود معروف

الرباط ـ «القدس العربي»: لم يتوافق الفاعلون المغاربة المعنيون بالإصلاحات القانونية والعدالة على مشروع القانون الجنائي الذي اقترحته وزارة العدل للنقاش وسيعرض على البرلمان للمصادقة عليه، ولا زالت نقاط الاختلاف تثير جدلا واسعا بين هؤلاء الفاعلين، خاصة مسألة الحكم بالإعدام وبعض جوانب الحريات الشخصية والتمييز ضد المرأة.

وشكلت هذه النقاط محور ندوة دولية حول «إصلاح القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية» نظمها **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** (رسمي) بالرباط اختتمت أمس الثلاثاء بمشاركة فاعلين حقوقيين مغاربة وأجانب.

وأوضح ادريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن الندوة تتمحور أساسا حول الرهانات المتعلقة بملاءمة مسودتي مشروعي القانون الجنائي والمسطرة الجنائية مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، وكذا تحليل المسودتين على ضوء الدستور وتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وتوصيات الخطة الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، وعلى ضوء التشريعات المقارنة في الدول الديمقراطية المتقدمة.

وقال مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات المغربي وأضاف أن الندوة الدولية تأتي في سياق الديمقراطية التشاركية التي لم يعرف المغرب لها مثيلا، انطلاقا من الحوار الوطني لإصلاح منظومة العدالة.

وأقر بوجود ثغرات في مسودة مشروع القانون الجنائي المطروح للنقاش، كشفت عنها النقاشات الدائرة منذ أشهر، مثل عدم تنصيص المسودة على مصادرة الأموال التي لها علاقة بالكسب غير المشروع، وهو خطأ سيتم تداركه بعد ان توصلت وزارته بمئات التعديلات، وأنه سيشرف شخصيا على التدقيق في هذه التعديلات باعتبار أن وزارته طرحت مسودة مشروع في أفق إعداد مشروع قانون بشكل تشاركي، وأن المسودة المطوحة للنقاش لم تضعها وزارة العدل والحريات، بل وضعتها لجنة خاصة كلفتها الوزارة بذلك وتضم محامين وقضاة، وأساتذة جامعيين.

وأكد وزير العدل والحريات المغربي أن القانون الجنائي ليس قانونا للحقوق والحريات فحسب بل هو أيضا قانون لمكافحة وردع الجريمة حيث أن الأمر يتعلق بنص له خصائص متميزة وأن منسوب الاهتمام به كان أكبر من أي مشروع قانون آخر باعتباره يناقش ويؤطر وينظم المباح والممنوع في علاقات الإنسان بالآخر وبالمؤسسات وبالقيم السائدة في مجتمعه.

واعتبر أن الخلاف القائم حول بعض بنود القانون راق ومتحضر لا يؤثر على نتائج النقاش، موضحا «لا زلنا في طور تحضير المشروع، ومن حق الجميع أن يكون له دور في بلورته حتى يكون مشروعا حكوميا مجتمعيا».

وأشار إلى أن مراجعة القانون الجنائي تتوخى تحقيق الملاءمة مع الدستور، ومواكبة التطور الحاصل على مستوى الأنظمة الجنائية الحديثة، وما وقف عليه الفقه الجنائي المعاصر من نظريات حديثة لتطوير أداء العدالة الجنائية.

واعتبر الرميد أن عقوبة الإعدام موضوع خلاف دولي وليس وطني فحسب، وقال أن الدستور لا يمنع عقوبة الإعدام وأن الاستدلال بالفصل 20 الذي ينص على الحق في الحياة خاطئ لا أساس له، اذ أن الدستور لا يمنع منع هذه العقوبة أو نسخها أو إزالتها، كما لا تمنعها أي اتفاقية دولية ما عدا البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

وأبرز أنه تم تخفيض عدد المواد التي تعاقب بالإعدام، حيث احتفظت مسودة مشروع القانون الجنائي بثمان مواد من أصل 31 مادة كانت تنص على عقوبة الإعدام في مجموعة القانون الجنائي، ما يشكل أقل من ثلث العدد الأصلي، مع إضافة ثلاث مواد جديدة متعلقة بجرائم القانون الدولي الإنساني ليصبح عدد المواد التي تنص على عقوبة الإعدام 11 مادة، وهو ثلث عدد عقوبات الإعدام التي كانت مقررة في مسودة مجموعة القانون الجنائي موضوع المراجعة.

وقال رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ادريس اليزمي، «إننا نتطلع إلى قانون جنائي ومسطرة جنائية واقية وحامية ورادعة للتعذيب والاعتقال التعسفي والتمييز ضد النساء»، وإلى «تشريع جنائي حام وضامن للحقوق والحريات لا يقرر العقوبات السالبة للحرية إلا كحل أخير».

وأضاف أن المجلس يتطلع أيضا إلى قانون يوسع عرض العقوبات البديلة ويضيق هامش الفرق بين الحدين الأقصى والأدنى للعقوبات، ويقدم حلا متكاملا لإعادة التأهيل والإدماج والتقليص من حالات العود، ويحمي الفئات الهشة. ودعا إلى قانون جنائي قائم على مقاربة عقلانية وغير متوسعة في التجريم، جريء في نزع الطابع الجنائي عما لم تعد حاجة اجتماعية ولا أساس حقوقي لتجريمه، مضيفا أن هذا القانون ينبغي أن يقوم على التوازن الضروري بين تبسيط المساطر القضائية وبين تقوية ضمانات المحاكمة العادلة، وأن يكون خاليا من عقوبة الإعدام.

وقال اليزمي أن مجلسه ينتظر من النقاش العمومي حول مسودتي القانون الجنائي والمسطرة الجنائية، الوصول إلى «قانون جنائي ومسطرة جنائية واقية وحامية، ورادعة للتعذيب والاعتقال التعسفي والتمييز والعنف ضد النساء»، وإلى «تشريع جنائي حام وضامن للحقوق والحريات، لا يقرر العقوبات السالبة للحرية إلا كحل أخير، قانون يوسع عرض العقوبات البديلة، و يضيق هامش الفرق بين الحدين الأقصى والأدنى للعقوبات وتشريع جنائي قائم على مقاربة عقلانية وغير متوسعة في التجريم».

وأكدت أمينة بوعياش الأمينة العامة للفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، أهمية مراجعة القانون الجنائي مستعرضة بعض الملاحظات التي تستدعي هذه المراجعة من قبيل عدم الاستجابة لمقتضيات الدستور والاتفاقيات الدولية، وغياب مفهوم جديد للسياسة الجنائية للمغرب، وتوسيع مفهوم التجريم في قضايا تهم اختيارات لا ينطبق عليها منطق التجريم.

وأشارت إلى وجود تداخل بين الشأن الخاص والشأن العام في هذا القانون، وانطوائه على التباس وغموض بخصوص تجريم ازدراء الأديان، ما من شأنه تقييد حرية الفكر والتعبير، بعدم وضوح استراتيجية التقليص من عقوبة الإعدام والالتباس بخصوص التنصيص على العقوبات البديلة.

وتطرق مفوض اللجنة الدولية للحقوقيين فيليب تكسيي، للسياق والدينامية التي يعرفها المجتمع المغربي منذ المصادقة على الدستور، وأشار إلى ملاحظات تعلقت بغياب الضمانات في مجال الحراسة النظرية واحتمال وقوع التعذيب وسوء المعاملة، والقيود المفروضة على الحق في الدفاع وقيود الولوج إلى ملفات خاصة، خاصة ملفات جرائم الأموال، مركزا على ضرورة إصلاح مسطرة الحراسة النظرية والاعتقال الاحتياطي، مشيدا في المقابل بتجريم القانون الجنائي للتعذيب وجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجرائم الإبادة.

وأبرز نائب رئيس الوداية الحسنية للقضاة محمد الخضراوي أن العدالة الجنائية في المغرب وفي العالم تعرف مخاضا عسيرا بسبب عولمة الجريمة وتطور أنواعها، وقال ان الموضوع يطرح أسئلة كبرى تتعلق بكيفية ضمان الأمن داخل المجتمع مع صيانة الحقوق والحريات وكفالة محاكمات عادلة.

وأضاف أن التحدي الكبير يتمثل في وضع نصوص تشريعية تتميز بالدينامية لمواجهة ظاهرة متحركة، ونصوص مسطرية وموضوعية من شأنها مواجه الظاهرة الإجرامية وقاية وردعا، مشددا على أن أي قانون يرتبط بالحقوق والحريات لا بد له من سلطة قضائية مستقلة وعنصر بشري كفء.

واعتبر عبداللطيف الشنتوف، رئيس نادي قضاة المغرب، أن مسودة القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية يعدان من أهم القوانين في دول العالم لارتباطهما بحرية الإنسان، ومؤشران على تقدم البلد من الناحية الحقوقية مؤكدا ضرورة إعادة إنتاج مسودة جديدة تراعي مختلف الاقتراحات والتصورات، على أن يكون أساس النقاش مؤطرا ببعض المبادئ المنصوص عليها في الدستور من قبيل «الشرعية الجنائية» و«قرينة البراءة» و»الشك يفسر لصالح المتهم» و«ضمان المحاكمة العادلة»، وانطلاقا من الاتفاقيات الدولية وتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة المرتبطة بتعزيز استقلالية القضاء وعلاقة النيابة العامة بالشرطة القضائية.

ودعا رئيس جمعية هيئة المحامين في المغرب محمد أقديم إلى التريث وعدم التسرع لإخراج قوانين تستجيب لتطلعات المغاربة، مع التركيز على الشكل باعتباره ضمانة أساسية، مشيرا إلى المادة 66 من قانون المسطرة الجنائية التي تنظم الاعتقال، ومؤكدا على ضرورة تمتيع المشتبه به من الدفاع فور بدء الاستماع إليه، وتقليص مدة الحراسة النظرية إلى 24 ساعة.

وأكد أن هيئة المحامين مستعدة لتقديم المساعدة القضائية مجانا إذا كان ذلك من شأنه تسهيل الارتقاء بالمجتمع إلى القضاء على التجاوز والاعتداء، داعيا إلى إعطاء قرينة البراءة قيمتها القوية وجعل الاعتقال الاحتياطي استثناء وإحلال نظام الكفالة المالية محله، مع التدقيق في المقتضيات المرتبطة بحرية الأشخاص.

واعتبر ممثل المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي هيثم الشبلي أن الرهان كبير على إصلاح منظومة العدالة وجعل المغرب نموذجا في منطقة أفريقيا والشرق الأوسط في هذا المجال، مؤكدا أن المسودة تتضمن عدة تطورات إيجابية من حيث مقاربة اعتماد فلسفة جنائية إصلاحية، وإيراد عقوبات بديلة وتوسيع صلاحيات قاضي تنفيذ العقوبات وتجريم جرائم ضد الإنسانية والإبادة.

وأبرزت منسقة تحالف ربيع الكرامة عاطفة تمجردين أن إخراج المسودة إلى حيز الوجود يمثل خطوة إيجابية، حيث تضمنت بعض المضامين ذات البعد الإيجابي من قبيل تجريم بعض أفعال العنف ضد النساء التي لم تكن مجرمة وإدراج موضوعات جديدة كالاتجار بالبشر وجرائم الحرب والعقوبات البديلة.

وسجلت مجموعة من الملاحظات تتعلق بغياب مشاركة جمعيات المجتمع المدني وعدم استحضار السياق التشريعي العام وسياق الدستور، إضافة إلى غياب تصور واضح ورؤية متكاملة لحماية النساء واعتماد مضامين تمييزية.

وسجلت رئيسة الجمعية المغربية للمرأة القاضية عائشة الناصري أن المرأة القاضية تعاني من التمييز داخل الجسم القضائي، خاصة على مستوى الوصول إلى مراكز القرار المتمثلة في تدبير شؤون المحاكم، رغم أنها ساهمت في بناء العدالة في المغرب.

http://www.alquds.co.uk/?p=357920

# الرميد : الدستور المغربي لا ينص على منع عقوبة الإعدام

خلال الجلسة الافتتاحية للندوة الدولية حول "إصلاح القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية"، الذي ينظمه **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** على مدى يومين ابتداء من، اليوم الاثنين بمقر البرلمان أكد مصطفى الرميد أن الدستور المغربي لا ينص على منع عقوبة الإعدام عكس ما يذهب إليه العديد من المنادين بإلغاء هذه العقوبة

وسلط الضوء مصطفى الرميد حول اشكالية الاعدام موضحا أن ذات الاشكالية تأخد طابعا دوليا وليس وطنيا مبينا أن الحق في الحياة كما يريد المناهضين لهذه العقوبة هو استدلال خاطئ وأن الدستور لا يمنع عقوبة الاعدام يقول الوزير .

واسترسل الرميد في التذكير قائلا أن الدستور لا ينص على إلغاء عقوبة الإعدام وبالمقابل فهو لا يمنع كذلك من نسخها، إلى جانب عدم وجود اتفاقية دولية تمنع هذه العقوبة صراحة في ما عدا البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

وفي سياق التدقيق قال الرميد أن الفصل الـ19 يتحدث عن المساواة في الحقوق والواجبات، في ما الفصل الـ21 الذي يليه ينص على حماية السلامة الجسدية للمواطنين، ليخلص على هذا الأساس، وبعد تطرقه إلى نص المادة 20 بحد ذاتها، إلى أنه لا يمكن للمشرع الدستوري أن يأتي بهذا الفصل مخففا إذا كان المراد منه هو منع الإعدام

واشار وزير العدل والحريات أن مسودة مشروع القانون الجنائي تتجاوب مع روح توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة، والتي تدعو إلى الإلغاء التدريجي لعقوبة الإعدام، وذلك من خلال الانتقال من 31 جريمة يعاقب عليها بالإعدام في التشريع الحالي إلى 8 فقط في مسودة مشروع القانون الجديد.

http://www.nadortoday.com/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%85%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D9%84%D8%A7-%D9%8A%D9%86%D8%B5-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D9%86%D8%B9/

# اتفاقية توأمة تجمع الـ CNDH والاتحاد الأوروبي

هسبريس – محمد الراجي

أبرم المجلس الوطني لحقوق الإنسان يوم الثلاثاء اتفاقية توأمة مؤسساتية مع الاتحاد الأوربي، ترمي إلى تعزيز القدرات التنظيمية والتقنية للمجلس؛ ووقع الاتفاقية كل من رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، وميشيل كوهلر، مدير الجوار المتوسطي باللجنة الأوربية.

وستسهر ثلاث مؤسسات على تنفيذ المشروع الذي سيمتدّ على 24 شهرا، وهي كل من اللجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان بفرنسا، ومعهد لودويج بولتزمان لحقوق الإنسان بالنمسا ومركز التعاون القانوني الدولي بهولندا، وسيتمّ تمويل المشروع من طرف الاتحاد الأوربي بغلاف مالي يزيد على 13 مليون درهم.

ويرمي مشروع اتفاقية التوأمة، الذي يدخل في إطار تنفيذ برنامج دعم خطة عمل المغرب–الاتحاد الأوروبي، إلى تعزيز القدرات التقنية لأعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان وطاقمه الإداري ولجانة الجهوية من أجل حسن الاضطلاع بهامهم واختصاصاتهم في مجال حقوق الإنسان.

كما يهدف إلى إرساء الهيكلة التنظيمية الجديدة للمجلس ومواكبة تبني مقاربة الجودة، والتعريف بأنشطة المجلس وأنشطة واختصاصاته المجلس على المستوى الوطني والدولي.

http://www.hespress.com/permalink/267039.html

http://www.allpress.pro/preface/316759/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%88%D8%A3%D9%85%D8%A9-%D8%AA%D8%AC%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%80CNDH-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A.html

# الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا تدعو المغرب إلى حذف تجريم الشذوذ الجنسي في مسودة القانون الجنائي

17يونيو 2015 - 09:54

دعت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا في مشروع قرار جديد السلطات المغربية إلى حذف المقتضى المتعلق بتجريم الشذوذ الجنسي في مسودة القانون.

هذا الموقف تضمنه مشروع قرار مرفق للتقرير الذي أعده، بوغدان كليش من بولونيا، خلال زيارتين له إلى المغرب آخرها تمت في أبريل الماضي، التقى خلالها بمسؤولين سامين مغاربة. ويتوقع أن تصوت الجمعية العامة لمجلس أوروبا على مشروع القرار يومي 22 و23 يونيو الجاري، بعد أن صادقت عليه اللجنة السياسية للجمعية البرلمانية بالإجماع، أخيرا.

فإضافة إلى قضية المثلية والشذوذ، دعا مشروع القرار السلطات المغربية إلى احترام "حرية التدين"، كما تنص على ذلك الفقرة 18 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تؤكد على أنه "لكل إنسان الحق في حرية الفكر والوجدان والدين؛ ويشمل هذا الحق حريته في تغيير دينه أو معتقده، وحريته في إظهار دينه أو معتقده بمفرده أو مع جماعة، وأمام الملأ أو خاصة، بالتعليم والممارسة وإقامة الشعائر ..".

وفي سياق متصل بالمثلية في المغرب، ذكرت هيئة"أصوات" في بلاغ توصل به "كفى بريس" أنمحاكمة الشابين لحسن ومحسين الثلاثاء عرفت حضورا مكثفا بقاعة المحاكمة، كان من بين الحاضرين ممثلي للصحافة الوطنية والدولية، كما عرفت المحاكمة حضور ممثلين لمنظمة هيومن رايتس ووتش ومراقبين للمحاكمة من الهيئة الجهوية لحقوق الإنسان حضرا بدعوة من **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**.

وتمثلت هيئة الدفاع خلال محاكمة للشابين المتابعين بتهمة "الشذوذ الجنسي" والإخلال العلني بالحياء" من أربع محامون، اثنان منهما ينتميان للجمعية المغربية لحقوق الإنسان. وسُلِط الضوء خلال جلست اليوم على جوهر القضية عكس جلسة الجمعة الفارطة التي تم التركيز فيها على الشكل والخروقات التي عرفتها القضية خلال مراحلها السابقة.

وقد بدأت محاكمة الشابين على الساعة الثانية وعشرون دقيقة زوالا استمرت إلى حدود الساعة الثالثة وأربعون دقيقة.

بعد تقديم القضية من طرف رئيس الجلسة، جاءت مرحلة طرح الأسئلة على المعتقلين واللذان أنكرا تماما ردا على أسئلة الموجهة لهما أن تكون قد ربطتهما أي علاقة "شاذة" كما تمت تسميتها داخل المحكمة، أو أن يكونا قد قاما بأي فعل يندرج ضمن "الإخلال العلني بالحياء"، كما أنكر المتهمين قيامهما بخلع ملابسهما العلوية وأخذ صور "مخلة بالحياء"، مؤكدين أنهما كانا فقط يتمشيان بالقرب من صومعة حسان ويحاولان التقاط صور عادية لحظة اعتقالهما.

http://kafapresse.com/index.php?ida=31551

# الرميد: القانون الجنائي ليس قانونا للحقوق والحريات فقط بل أيضا لمكافحة وردع الجريمة

أكد وزير العدل والحريات السيد مصطفى الرميد، اليوم الاثنين بالرباط، أن القانون الجنائي ليس قانونا للحقوق والحريات فحسب بل هو أيضا قانون لمكافحة وردع الجريمة.

وأوضح السيد الرميد في كلمة افتتاح ندوة نظمها **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** حول موضوع "القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية: رهانات الإصلاح"، أن الأمر يتعلق بنص له خصائص متميزة وأن منسوب الاهتمام به كان أكبر من أي مشروع قانون آخر باعتباره يناقش ويؤطر وينظم المباح والممنوع في علاقات الإنسان بالآخر وبالمؤسسات وبالقيم السائدة في مجتمعه.

الخلاف القائم حول بعض بنود القانون راق ومتحضر لا يؤثر على نتائج النقاش

واعتبر أن الخلاف القائم حول بعض بنود القانون راق ومتحضر لا يؤثر على نتائج النقاش، موضحا "لا زلنا في طور تحضير المشروع، ومن حق الجميع أن يكون له دور في بلورته حتى يكون مشروعا حكوميا مجتمعيا".

وأشار إلى أن مراجعة القانون الجنائي تتوخى تحقيق الملاءمة مع الدستور، ومواكبة التطور الحاصل على مستوى الأنظمة الجنائية الحديثة، وما وقف عليه الفقه الجنائي المعاصر من نظريات حديثة لتطوير أداء العدالة الجنائية.

واستعرض الوزير مستجدات القانون الجنائي المرتبطة على الخصوص بالمحافظة على الإطار العام المهيكل للقانون الجنائي؛ وإضافة مبادئ عامة من خلال إعادة تنظيم مسؤولية الشخص الاعتباري، وتعزيز المراقبة القضائية في مجال تنفيذ العقوبات وتكريس العدالة التصالحية؛ واستهداف مجال التجريم عبر إضافة جرائم جديدة ونزع التجريم عن بعض الأفعال وإعادة النظر في جرائم أخرى بتحديث أركانها وإدماج جرائم أخرى كانت مدرجة في قوانين خاصة، فضلا عن استهداف مجال العقوبة عبر إعادة النظر في العقوبات المقررة عبر تخفيض بعضها وإقرار عقوبات بديلة وتقليص الفارق بين الحدين الأدنى والأقصى للعقوبة وتشديد بعض العقوبات بالنظر لخصوصية الضحايا كالأطفال ضحايا الجريمة.

عقوبة الاعدام موضوع خلاف دولي وليس وطني فحسب

وبخصوص عقوبة الإعدام، اعتبر السيد الرميد أن هذه العقوبة موضوع خلاف دولي وليس وطني فحسب، مؤكدا أن الدستور لا يمنع عقوبة الإعدام وأن الاستدلال بالفصل 20 الذي ينص على الحق في الحياة خاطئ لا أساس له، مضيفا في الوقت ذاته أن الدستور لا يمنع منع هذه العقوبة أو نسخها أو إزالتها، كما لا تمنعها أي اتفاقية دولية ما عدا البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

وأبرز في هذا الصدد أنه تم تخفيض عدد المواد التي تعاقب بالإعدام، حيث احتفظت مسودة مشروع القانون الجنائي بثمان مواد من أصل 31 مادة كانت تنص على عقوبة الإعدام في مجموعة القانون الجنائي، ما يشكل أقل من ثلث العدد الأصلي، مع إضافة ثلاث مواد جديدة متعلقة بجرائم القانون الدولي الإنساني ليصبح عدد المواد التي تنص على عقوبة الإعدام 11 مادة، وهو ثلث عدد عقوبات الإعدام التي كانت مقررة في مسودة مجموعة القانون الجنائي موضوع المراجعة.

اليزمي: نتطلع إلى قانون يوسع عرض العقوبات البديلة

ومن جهته، قال رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيد ادريس اليزمي، "إننا نتطلع إلى قانون جنائي ومسطرة جنائية واقية وحامية ورادعة للتعذيب والاعتقال التعسفي والتمييز ضد النساء"، وإلى "تشريع جنائي حام وضامن للحقوق والحريات لا يقرر العقوبات السالبة للحرية إلا كحل أخير".

وأضاف أن المجلس يتطلع أيضا إلى قانون يوسع عرض العقوبات البديلة ويضيق هامش الفرق بين الحدين الأقصى والأدنى للعقوبات، ويقدم حلا متكاملا لإعادة التأهيل والإدماج والتقليص من حالات العود، ويحمي الفئات الهشة.

ودعا إلى قانون جنائي قائم على مقاربة عقلانية وغير متوسعة في التجريم، جريء في نزع الطابع الجنائي عما لم تعد حاجة اجتماعية ولا أساس حقوقي لتجريمه، مضيفا أن هذا القانون ينبغي أن يقوم على التوازن الضروري بين تبسيط المساطر القضائية وبين تقوية ضمانات المحاكمة العادلة، وأن يكون خاليا من عقوبة الإعدام.

ومن جانبها، أكدت الأمينة العامة للفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، السيدة أمينة بوعياش، أهمية مراجعة القانون الجنائي مستعرضة بعض الملاحظات التي تستدعي هذه المراجعة من قبيل عدم الاستجابة لمقتضيات الدستور والاتفاقيات الدولية، وغياب مفهوم جديد للسياسة الجنائية للمغرب، وتوسيع مفهوم التجريم في قضايا تهم اختيارات لا ينطبق عليها منطق التجريم.

وأشارت إلى وجود تداخل بين الشأن الخاص والشأن العام في هذا القانون، وانطوائه على التباس وغموض بخصوص تجريم ازدراء الأديان، ما من شأنه، حسب السيدة بوعياش، تقييد حرية الفكر والتعبير، مسجلة عدم وضوح استراتيجية التقليص من عقوبة الإعدام والالتباس بخصوص التنصيص على العقوبات البديلة.

العدالة الجنائية في المغرب وفي العالم تعرف مخاضا عسيرا بسبب عولمة الجريمة

وبعد أن تطرق مفوض اللجنة الدولية للحقوقيين السيد فيليب تكسيي، للسياق والدينامية التي يعرفها المجتمع المغربي منذ المصادقة على الدستور، أشار إلى ملاحظات تعلقت بغياب الضمانات في مجال الحراسة النظرية واحتمال وقوع التعذيب وسوء المعاملة، وكذا القيود المفروضة على الحق في الدفاع وقيود الولوج إلى ملفات خاصة، خاصة ملفات جرائم الأموال، مركزا على ضرورة إصلاح مسطرة الحراسة النظرية والاعتقال الاحتياطي، مشيدا في المقابل بتجريم القانون الجنائي للتعذيب وجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجرائم الإبادة

وبدوره أبرز نائب رئيس الودادية الحسنية للقضاة، السيد محمد الخضراوي أن العدالة الجنائية في المغرب وفي العالم تعرف مخاضا عسيرا بسبب عولمة الجريمة وتطور أنواعها، مشيرا إلى أن الموضوع يطرح أسئلة كبرى تتعلق بكيفية ضمان الأمن داخل المجتمع مع صيانة الحقوق والحريات وكفالة محاكمات عادلة.

وأضاف أن التحدي الكبير يتمثل في وضع نصوص تشريعية تتميز بالدينامية لمواجهة ظاهرة متحركة، ونصوص مسطرية وموضوعية من شأنها مواجه الظاهرة الإجرامية وقاية وردعا، مشددا على أن أي قانون يرتبط بالحقوق والحريات لا بد له من سلطة قضائية مستقلة وعنصر بشري كفء.

واعتبر عبد اللطيف الشنتوف، رئيس نادي قضاة المغرب، أن مسودة القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية يعدان من أهم القوانين في دول العالم لارتباطهما بحرية الإنسان، ومؤشران على تقدم البلد من الناحية الحقوقية.

وأكد على ضرورة إعادة إنتاج مسودة جديدة تراعي مختلف الاقتراحات والتصورات، على أن يكون أساس النقاش مؤطرا ببعض المبادئ المنصوص عليها في الدستور من قبيل "الشرعية الجنائية" و"قرينة البراءة" و"الشك يفسر لصالح المتهم" و"ضمان المحاكمة العادلة"، وكذا انطلاقا من الاتفاقيات الدولية وتوصيات هيأة الإنصاف والمصالحة المرتبطة بتعزيز استقلالية القضاء وعلاقة النيابة العامة بالشرطة القضائية.

التريث وعدم التسرع لإخراج قوانين تستجيب لتطلعات المغاربة

ودعا رئيس جمعية هيئة المحامين بالمغرب السيد محمد أقديم إلى التريث وعدم التسرع لإخراج قوانين تستجيب لتطلعات المغاربة، مع التركيز على الشكل باعتباره ضمانة أساسية، مشيرا إلى المادة 66 من قانون المسطرة الجنائية التي تنظم الاعتقال، ومؤكدا على ضرورة تمتيع المشتبه به من الدفاع فور بدء الاستماع إليه، وتقليص مدة الحراسة النظرية إلى 24 ساعة.

وأكد أن هيئة المحامين مستعدة لتقديم المساعدة القضائية مجانا إذا كان ذلك من شأنه تسهيل الارتقاء بالمجتمع إلى القضاء على التجاوز والاعتداء، داعيا إلى إعطاء قرينة البراءة قيمتها القوية وجعل الاعتقال الاحتياطي استثناء وإحلال نظام الكفالة المالية محله، مع التدقيق في المقتضيات المرتبطة بحرية الأشخاص.

واعتبر ممثل المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي السيد هيثم الشبلي أن الرهان كبير على إصلاح منظومة العدالة وجعل المغرب نموذجا في منطقة إفريقيا والشرق الأوسط في هذا المجال، مؤكدا أن المسودة تتضمن عدة تطورات إيجابية من حيث مقاربة اعتماد فلسفة جنائية إصلاحية، وإيراد عقوبات بديلة وتوسيع صلاحيات قاضي تنفيذ العقوبات وتجريم جرائم ضد الإنسانية والإبادة.

إخراج المسودة إلى حيز الوجود يمثل خطوة إيجابية، لتضمنه بعض المضامين ذات البعد الإيجابي

وأبرزت منسقة تحالف ربيع الكرامة السيدة عاطفة تمجردين أن إخراج المسودة إلى حيز الوجود يمثل خطوة إيجابية، حيث تضمنت بعض المضامين ذات البعد الإيجابي من قبيل تجريم بعض أفعال العنف ضد النساء التي لم تكن مجرمة وإدراج موضوعات جديدة كالاتجار بالبشر وجرائم الحرب والعقوبات البديلة.

وسجلت مجموعة من الملاحظات تتعلق بغياب مشاركة جمعيات المجتمع المدني وعدم استحضار السياق التشريعي العام وسياق الدستور، إضافة إلى غياب تصور واضح ورؤية متكاملة لحماية النساء واعتماد مضامين تمييزية.

أما رئيسة الجمعية المغربية للمرأة القاضية السيدة عائشة الناصري، فسجلت أن المرأة القاضية تعاني من التمييز داخل الجسم القضائي، خاصة على مستوى الوصول إلى مراكز القرار المتمثلة في تدبير شؤون المحاكم، رغم أنها ساهمت في نباء العدالة في المغرب.

http://www.maghress.com/hibapress/146257

# تقرير حول أشغال الجلسة العامة الأولى لليوم الثاني من ندوة المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول القانون الجنائي والمسطرة الجنائية رهانات وإصلاح بمقر مجلس النواب

تقرير حول أشغال الجلسة العامة الثانية لليوم الثاني من ندوة المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول القانون الجنائي والمسطرة الجنائية رهانات وإصلاح بمقر مجلس النواب

عرفت الجلسة العامة الثانية من اليوم الثاني للندوة مشاركة كل من السيد محمد شماعو محام بهيئة الرباط عن جمعية هيئات المحامين بالرباط و الذي قدم قراءة نقدية في مسودة مشروع قانون المسطرة الجنائية ووقف على بعض المواد كالمادة 15 التي تجعل مقتضياتها النيابة العامة طرفا قويا و يؤثر على حقوق الافراد ولها تأثير ايضا على مسار القضية وعليه يجب اعادة النظر في هذه المقتضى لتحقيق شروط و ضمانات التوازن و ايضا يرى المتدخل ان هناك مقترح جد متقدم ولكنه يشوبه نوع من الغموض وهو الوساطة او التسوية القضائية فالقانون الفرنسي اباح الوساطة و اعطى للنيابة العامة الحق في الوساطة في قضايا الاسرة مثلا و اكد المتدخل على ان المطلوب التنصيص على الوساطة وليس الصلح و ذللك بتحديد المؤسسة المعنية و معايير اختيار الوسطاء ومن هنا وجب الاستغناء عن الصلح لانه رضائي في الاصل و الوساطة اجبارية مؤسساتية ، كما ابز الدور المهم و الفعال للمحامي أثناء البحث على اعتبار ن غيابه يؤدي لا محال الى انتهاكات عديدة، ويضا للتسجيل السمعي البصري اثناء التحقيق دور مهم و لكن يجب الاستغناء عن استعمال مصطلح و عبارة ( اذا تعذر ..) حتى لا يفتح الباب امام الخروقت و بذللك تمديد الحراسة النظرية الى حين اصلاح العطب، كما شهدت هذه الجلسة مشاركة السيد انس سعدون نائب وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بسوق اربعاء الغرب و عضو نادي قضاة المغرب و الذي قدم عرضا حول عدالة الاحداث و تجربة خلايا التكفل بالاطفال و النساء ضحايا العنف والتي حاليا بلغ عدد خلايا التكفل القضائي بالنساء والأطفال المنتشرة على المستوى الوطني بالمحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف حوالي 86 خلية، تتواجد مقراتها بالنيابات العامة وتتكون من ممثل عن النيابة العامة، وقاضي تحقيق، وقاضي حكم، وقاضي أحداث، وكاتب ضبط، ومساعدة اجتماعية بالمحكمة، هذه الخلايا التي احدثث منذ حوالي 10 سنوات و التي لا زالت تفتقر للتكوين و تفتقر لترسانة قانونية جيدة وتحتاج لتعميم الاجراءات لتسهيل عملها وللتعجيل بدراسات الملفات كل هذا لضمان تدخل و تكفل ناجح، كما اشار المتدخل لوجود فراغ قانوني على مستوى تجريم بعض الافعال التي ترتكب ضد الزوجة، كما دعى الى اخراج القانون المتعلق بمكافحة العنف ضد النساء الى ارض الوجود و الى ضمان التفرغ للقائمين على الخلايا و ينبغي الاشارة الى اسماء و عنوان القضاة المكلفين بهذه الخلايا و ايضا اشار المتدخل للخصاص الذي يعرفه قضاء الاحداث من حيث الموارد البشرية، كما عرفت الجلسة الثانية ايضا مساهمة السيد محمد احداف استاذ بكلية العلوم القانونية الاقتصادية و الاجتماعية _ جامعة مولاي اسماعيل مكناس – بعنوان – ملاحظات حول النسق المسطري الجنائي على ضوء قرينة البراءة و الذي اكد على ان النظام الجنائي مختل لاسباب تارخية ومختل على مستوى اختياراته كما يمتاز بخاصية تجعله يتضمن الشيء ونقيضه فمثلا نجد نصوص تعتبر المحاضر ينطق بمضمونها ومحاضر مجرد بيانات، فالاصلاح ما هو الا لغاية انهاء جدلية الشيء و نقيضه، كما اشار الى انه هناك حقيقتين السعي بشكلانية الى الدفاع عن البراءة و العدالة دون البحث عن هوية قانونية لنظامها، و الثانية هي ان النظام الاجرائي في اصله ما هو الا لحماية النظام السياسي دون الحريات الفردية، كما تحدث ايضا المتدخل فيما يخص وضعية النيابة العامة ومركزها باعتبارها تعتلي منصة القضاء وهو أمر لا يستقيم بلإعتبارها خصم في الدعوى، و اشار ايضا المتدخل الى بعض الجزئيات التي تحكم جلسات المحاكمة و كل ما يتعلق بسيرها بحيث لا تستقيم الجلسات دون حضور المتهم و لا يمكن الحكم ببراءة الشخص طالما هناك تخيل لجريمة مفترضة و دعى الى ضرورة تعجيل ساعة انطلاق الاستنطاق و ساعة انتهائه، و عرفت الندوة ايضا مداخلة السيد مصطفى الريسوني محام – نقيب سابق و عضو في هيئة الإنصاف و المصالحة، و الذي تحدث عن سياسة الانصاف و المصالحة و التي ترمي إلى قانون يضمن حقوق المواطن في كل المجالات تماشيا مع المبادئ العامة لتوصيات هيئة الانصاف و المصالحة كما تحدث عن بعض المقتضيات المتعلقة بقرينة البراءة باعتبارها الاصل و الشك يفسر لصالح المتهم، و ايضا بعض المقتضيات المتعلقة بالحق في المحاكمة العادلة كما دعى الى ضرورة استقلال السلطة القضائية وابرز على ان حماية حقوق الانسان و السهر عليها هي من مسؤولية الحكومة و البرلمان، وايضا حث على ضرورة الغاء عقوبة الاعدام و اعادة النظر في القانون المتعلق بالعدل العسكري و اعداد قانون خاص بالعفو. و في الاخير تم فتح باب التدخلات للقاعة التي عرفت مداخلات و تساؤلات ثلة من الاساتذة والقضاة و المحامين وممثلي بعض الهيئات المهنية والمدنية الفاعلة في الحقل القانوني و المهتمين بالشأن القانوني

http://www.marocdroit.com/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A3%D8%B4%D8%BA%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%84%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%85%D9%86-%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3_a6372.html

# تقرير حول أشغال الجلسة العامة الأولى لليوم الثاني من ندوة المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول القانون الجنائي والمسطرة الجنائية رهانات وإصلاح بمقر مجلس النواب

عرف اليوم الثاني من الندوة الدولية التي نظمها المجلس الوطني لحقوق الانسان الجلسة العامة الثانية و التي كانت بعنوان المسطرة الجنائية رهانات، اصلاح و التي قام بتسييرها السيد فيليب تسكيي مفوض اللجنة الدولية للحقوقيين

و كانت اولى المداخلات مداخلة السيدة السعدية بلمير عضو المجلس الوطني لحقوق الانسان و نائبة رئيس لجنة مناهضة التعذيب للأمم المتحدة هذه اللجنة التي راكمت اجتماعات عدة و ابحاث مختلفة و كانت مداخلة ذ. بلمير بعنوان– الضمانات الاساسية للمحاكمة العادلة مقاربة لجنة مناهضة التعذيب – و التي توجهت بالشكر الى السيد فيليب تسكيي على الدور الذي لعبه في ترسيخ ثقافة القنان و خاصة داخل المحافل الدولية ثم وقفت على عدة ملاحظات منها ما يتعلق ببعض المفاهيم و الصيغ التي من خلال حضورها لورشات المجلس اتضح لها على ان هناك نوع من اللبس بين بعض المفاهيم كما هو شأن التمييز بين حقوق الإنسان و الحقوق الأساسية و الحريات ووقفت المتدخلة على بعض المعطيات المتعلقة بالهيئات الدولية و الاتفاقيات بحيث اعربت من جهتها على ان العدالة الوطنية هي العنصر الأساسي لتطبيق التشريعات الدولية و ابرزت الدور التي تقوم به محكمة الجنايات الدولية نتيجة عدم قيام الدولة بمهمتها و فيما يخص لجنة مناهضة التعذيب استعرضت المتدخلة تأليف هذه اللجنة و دورهم بحيث تضم عشرة خبراء من دول مختلفة ودورهم يتجلى في الوقوف على الاختيارات و القرارات و مدى نجاعتها و صحتها و اكدت المتدخلة على ان للتسيير الجيد للعدالة الجنائية يستوجب وجود ضمانات شكلية – مسطرية و خرق هذه الضمانات لا محال سيفسد السير الجيد للمقاربة القضائية و ان التحريم لا يمكن ان يكون الا بوجود نص قانوني كما تطرقت ايضا لتقرير سنة 2011 المتعلق بالتعذيب و الذي لسوء الحظ استخدمت فيه الاعترافات المؤكدة لوجود التعذيب وحثت على ضرورة التنصيص عل عقوبات ملائمة مع الجرم و في الأخير أكدت المتدخلة على انه لا يمكن الحديث عن دولة القانون دون استقلال القضاء كما عرفت الجلسة العامة مشاركة السيد علال البصراوي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان و محامي بهيئة خريبكة و الذي تناول موضوع القواعد الاستثنائية للاختصاص مدخل الى الافلات من العقاب و الذي اكد على ان مشروع مسودة القانون الجنائي لم يأتي بأي جديد كما ان مقتضيات الامتياز القضائي تم التطرق لها في المواد من 264 الى 268 و انقسمت هذه المقتضيات بين عدة فئات، فئة تشمل رئيس الحكومة و اعضاء حكومته و فئة تضم قضاة محاكم الاستئناف و قضاة المحاكم الابتدائية و غيرها من الفئات و الامتيازات القضائية التي تشمل المنسوب اليه سواء داخل العمل او خارجه، و لا دور للضحية في تحريك و إثارة المتابعة، وايضا نفس الأمر بالنسبة للنيابة العامة فلا دور لها في البحث و التحري، و بالرجوع الى الاعلان العالمي لحقوق الانسان نجد ان المادة السابعة و الثانية منه تنص على عدم التمييز و جعل الناس سواسية امام القضاء كما أنه اذا عدنا لدستور فاتح يوليوز 2011 نجد انه نص على المساواة و الحفاظ على كرامة الانسان كما نص على مبدأ فصل السلط و على ربط المسؤولية بالمحاسبة و ان القانون اسمى تعبير و الجميع سواسية امامه و الامتياز القضائي مخالف لهذه المقتضيات ففي فرنسا مثلا تم الغاء و حذف نظام الامتياز القضائي . كما عرفت الجلسة العامة مداخلة الاستاذ فريد السموني أستاذ بكلية العلوم القانونية، الاقتصادية و الاجتماعية جامعة الحسن الثاني _ المحمدية _ بعنوان مسودة مشروع قانون المسطرة الجنائية، تقييم اولي لبعض الحلول بحيث استهل ذ. السموني كلمته بانه اصلاح العدالة الجنائية هو مسؤولية نخبة و رجاء شعب و قد ابدى استحسانه للمشروع و اعطى المتدخل قراءة في بعض المواد كما هو حال المادة الاولى التي تضم اعلان مبادئ المشروع، كما وقف على غياب مبدأ التوازن بين حماية حق المجتمع من خطر الجريمة و اعطاء الحق في محاكمة عادلة، وايضا للمادة 17 من حيث التدقيق في التعليمات الموجهة، وايضا المادة 374 المتعلقة بالجنح الضبطية، كما وقف المتدخل على النواقص التي تعتري المشروع كما هو الحال لمسطرة الصلح و عن الوساطة و ايضا فيما يخص وضع السياسة الجنائية و علاقتها ببعض التعليمات، و ايضا فيما يخص صلاحيات قاضي التحقيق التي تم توسيعها . و عرفت الجلسة ايضا تدخل السيد اسان جيوما نديابي رئيس الرابطة السينغالية لحقوق الانسان وعضو دائم للجنة التأديبية للمحكمة الجنائية الدولية، الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان بعنوان _ مسودة مشروع المسطرة الجنائية ورهانات الوقاية من التعذيب _ و الذي اكد على انه للوقاية من للتعذيب لا بد من ان يكون هناك تجريم و سن عقوبات من حيث التعريف الخاص بالتعذيب فهو تعريف واسع و فضفاض و من شأنه ان يتم تأويله لصالح فئة معينة وفيما يخص عقوبة الاعدام اكد المتدخل على ضرورة الغائه اباعتبارها عقوبة قاسية و حث على ضرورة تفادي التناقض الذي تعرفه المسودة و توفير ضمانات المحاكمة العادلة و كل العوامل الممهدة لها كحضور المحامي مثلا.

وتمت مناقشة وتبادل الأفكار حول الإطار والوسائل الكفيلة بالتمكين من الوقاية ومن التصدي للتعذيب وسوء المعاملة على نحو فعال وحول الممارسات الفضلى ومكتسبات الآليات الوطنية المحدثة والناجحة في الدول المقارنة.

http://www.marocdroit.com/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A3%D8%B4%D8%BA%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%84%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%89-%D9%84%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%85%D9%86-%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3_a6369.html

# الخبر:الوكالة الرسمية تقول : الصحراء نموذج ناجح يثير غيظ البعض

لا يمر يوم دون أن يطلق النظام الجزائري وأتباعه المحرضون العنان للتهجم على المغرب ووحدته الترابية. وتعكس هذه الحملة التي لا هوادة فيها حالة غيظ مفرط إزاء الانتشار المثير للإعجاب للمملكة في الساحة الإفريقية، وخاصة الاعتراف الدولي بنموذج التنمية وحقوق الإنسان الذي طوره المغرب في الصحراء.

آخر فعل يجسد هذا العداء المطلق يتمثل في التصريحات المعادية لسيادة المغرب على أقاليمه الجنوبية الصادرة عن الوزير الأول الجزائري عبد المالك سلال أمام قمة الاتحاد الأفريقي في جوهانسبرغ.

وذلك لسبب وجيه لأن الجزائر لم تتجاوز بعد تداعيات النكسة المريرة التي تعرضت لها يوم 28 أبريل الماضي بعد قرار مجلس الأمن الذي عزز موقف الرباط في التزامها الراسخ لصالح حقوق الإنسان في مجمل التراب المغربي.

ولكن ما يزعج أكثر الجارة الجزائر في القرار 2218 هو الاعتراف الدولي الذي لا مثيل له "بجهود لا يمكن إنكارها بذلها المغرب في طريق النهوض بحقوق الإنسان"، بما في ذلك الصحراء من خلال اللجان الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

ولم يتجاهل الجهاز التنفيذي للأمم المتحدة، وقبله الأمين العام للمنظمة، فقط المطالبة الجزائرية–الانفصالية لتوسيع مهمة المينورسو لتشمل مراقبة حقوق الإنسان، وإنما دعا أيضا بالخصوص إلى تسجيل وإحصاء الساكنة الصحراوية في تندوف.

وأبرز المتحدث باسم جمعية القبائل الصحراوية المغربية في أوروبا لحسن مهراوي أن هذه الدعوة تشكل تجليا للفشل الدبلوماسي للجزائر التي ظنت أنها تتحكم في ضبابية العدد التقديري المبالغ فيه لسكان المخيمات لأسباب أضحت معروفة اليوم لدى الجميع، أي تضخيم حجم المساعدات الإنسانية الموجهة لهذه الساكنة لإعادة بيعها في السوق السوداء للبلدان المجاورة.

وأكد أنه على العكس من ذلك، فإن الأقاليم الجنوبية تتمتع بمناخ تحسد عليه من الاستقرار والانفتاح على الآليات الدولية لحقوق الإنسان، وهي الديناميكية التي جعلت المغرب يكسب ثقة الأمم المتحدة والقوى الكبرى.

وبالفعل، دفعت هذه الثقة مؤخرا الاتحاد الأوروبي إلى إطلاق برنامج واسع للتعاون الثنائي من بين توجهاته تقديم دعم هام **لعمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحراء، بما يشمل فرعيه في العيون والداخلة.**

وتتمحور خارطة الطريق في مجال حقوق الإنسان فعلا حول مسلسل إرادي ولا رجعة فيه للإصلاحات المؤسساتية، بدليل وضع حد لمحاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية وزيارات المقررين وأصحاب المساطر الخاصة التابعين للأمم المتحدة.

وبالفعل، تم توجيه الدعوة لأربعة مقررين أمميين خاصين تابعين للمنظمة الدولية لزيارة المملكة بين عامي 2014 و 2015، بالإضافة إلى دعوة موجهة للمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالتعذيب.

من جهة اخرى، لا يفوت الخبراء الدوليون والوفود الأممية المختلفة إبراز الانفتاح والمجهود الاستثنائي المبذول في تنمية الصحراء التي يتنقلون فيها بكل حرية، في حين لا تزال بلدان أخرى في المنطقة تغلق أبوابها أمام مثل هذه الآليات.

ويتجسد هذا الالتزام الإرادي أيضا في قرار الحكومة التفاعل بشكل إيجابي وسريع مع المقترحات الصادرة عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان وامتداداته الجهوية في الأقاليم الجنوبية للمملكة.

ويعتبر الأمين العام للمجلس السيد محمد الصبار ان التفاعل المنتظم مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان هو "تتويج لمسلسل أشمل لتقوية آليات مراقبة حقوق الإنسان وتوسيع مجال الحريات".

وصرح السيد صبار لوكالة المغرب العربي للأنباء بأن هذه المبادرة ستخول عبر الممارسة "التغلب على صعوبات التواصل" مع القطاعات الوزارية وجعل التحقيقات ومختلف سبل التقاضي ممكنة.

ويجسد المجلس الوطني لحقوق الإنسان، باعتباره رأس الحربة في النموذج المغربي للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، الانخراط القوي للمملكة في الوفاء بالتزاماتها الدولية رغم سياق إقليمي مضطرب تتهدده باستمرار مخاطر زعزعة الاستقرار

http://sadanews.ma/print.php?news.1665

# المجلس الوطني لحقوق الإنسان يسجل ملاحظاته على القانون الجنائي

اختتمت، قبل قليل، أشغال الندوة الدولية حول موضوع "القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية: رهانات إصلاح"، التي شارك في فعالياتها 150 مشارك، تفاعلوا حول مضامين مسودة مشروع القانون الجنائي ومسودة مشروع قانون المسطرة الجنائية، بناء على 47 مداخلة تقديمية في جلستين عامتين و6 ورشات متوازية.

وخلصت أشغال الندوة:

أولا: من أجل نظام جديد لعدالة جنائية فعالة ومنصفة وإنسانية ومسؤولة

من أجل تشريع جنائي:

- يقي ويحمي من التعذيب والاعتقال والتعسفي والتمييز والعنف ضد المرأة
- يضمن الحقوق والحريات و لا ينص على العقوبات السالبة للحريات إلا كخيار أخير، ويوسع نطاق العقوبات البديلة والتدابير الوقائية وكذا أشكال ملائمة لتنفيذ العقوبات
- يحمي المجموعات الهشة (الأطفال والأشخاص في وضعية إعاقة والمهاجرين في وضعية غير قانونية وضحايا الاتجار بالبشر والمجموعات الهشة الأخرى...)
- يرتكز على مقاربة لا تنص على عقوبات ضد السلوكات التي تدخل في باب ممارسة الحريات الفردية والجماعية
- يرتكز على عدم تجريم كل ما هو بديهي وضروري جدا في مجتمع ديمقراطي
- يرتكز على تعزيز استقلالية الفرد وحريته
- يوفر نطاقا أوسع للضمانات الدستورية المتعلقة بالمحاكمة العادلة وحقوق المتقاضين
- يأخذ بعين الاعتبار بعد النوع بطريقة عرضانية (تحديد وتكييف بعض الجرائم، أوامر حماية النساء ضحايا العنف، العناية الواجبة...)
- يوضح بصفة منهجية العناصر المكونة للجرائم بغية تعزيز مبدأ الشرعية
- يقلص من نطاق العقوبات القصوى والدنيا
- ينص على حل متكامل لإعادة التأهيل والإدماج والتقليص من حالات العود
- يضمن توازنا منصفا بين المتابعة والدفاع، بين النيابة العامة وقضاة التحقيق، بين تبسيط المساطر القضائية وتعزيز ضمانات الدفاع.
- يعزز آليات محاسبة المكلفين بإنفاذ القانون
- يصمن حق الانتصاف من أجل جبر الضرر في حالة الاعتقال التعسفي
- يضمن للأشخاص الموضوعين رهن الحراسة النظرية الـ"هابياس كورپيس" أي القدرة على الطعن في مشروعية الاعتقال أمام سلطة قضائية مستقلة
- يحدد بشكل أدق معايير الوضع رهن الاعتقال الاحتياطي
- يقدم حلا مندمجا في مجال المساعدة القانونية والقضائية

من أجل تشريع جنائي يلغي عقوبة الإعدام

ثانيا: الملاءمة التامة مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني

تفعيل كامل وغير انتقائي للملاحظات الختامية والتوصيات الموجهة للمغرب من قبل الهيئات التعاهدية و أصحاب الولايات برسم الاجراءات الخاصة وتوصيات الاستعراض الدوري الشامل.

# CNDH et Union européenne : signature de contrat pour un jumelage institutionnel

Monsieur **Driss el Yazami, président du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH),** et Monsieur Michael Köhler, directeur du voisinage méridional de la Commission européenne, ont signé ce Mardi 16 juin, au siège du Conseil national des droits de l'Homme, le projet de jumelage institutionnel entre le CNDH et l'Union européenne visant le renforcement des capacités organisationnelles et techniques de la Conseil National des Droits de l'Homme.

Le projet de jumelage qui est d'une durée de 24 mois (2015-2017), sera mis en œuvre par un consortium composé de plusieurs institutions de trois Etats membres de l'Union européenne (France – Autriche et Pays- Bas) : la Commission Nationale Consultative des Droits de l'Homme de la République française, l'Institut Ludwig Boltzmann des droits de l'Homme de l'Autriche et le Centre pour la Coopération Juridique Internationale des Pays-Bas.

Le projet financé par l'Union européenne à hauteur de 1 200 000 € (soit plus de 13 millions neuf cent soixante-dix mille dirhams) vise à atteindre trois résultats spécifiques qui sont :

- Le renforcement des capacités techniques des membres et du personnel administratif du CNDH et de ses Commissions régionales à exercer leurs missions statutaires et dans le domaine des Droits de l'Homme ;

- La mise en place de la nouvelle organisation du CNDH et d'une démarche qualité au sein du CNDH ;

- Assurer la visibilité sur les domaines de compétence et les activités du CNDH au profit du public et de ses instances au niveau national et international.

http://anbaelyoum.com/en-francais/infos/10287.html#.VYFYNPl_NHw

# Où et comment les ex-résidents de Bouya Omar seront-ils hébergés ?

Par Sara El Majhad

Louardi l'a fait. L'évacuation du mausolée Bouya Omar restera comme l'un des exploits du mandat de l'actuel ministre de la santé. Aussi courageuse soit-elle, cette décision soulève, néanmoins, une question primordiale: Les centres psychiatriques du Royaume ont-ils la capacité d'accueillir ces nouveaux malades ? Détails.

En avril dernier, le ministère avait mené une étude de terrain sur les personnes internées dans le mausolée. Il en avait dénombré près de 800, dont la plupart souffrent de troubles mentaux et portent des signes de maltraitance. Parmi elles, 177 ont aujourd'hui été évacuées: deux ont été accueillies par leurs familles tandis que le reste est réparti sur les différents centres psychiatriques du Royaume.

Pour placer ces malades, le ministère se base sur une règle de proximité, selon la ville d'origine de chacun d'eux. La région de Marrakech-Tensift-El Haouz se retrouve, ainsi, en tête de liste. Où sont passés ces ex-résidents du mausolée ? Le service de psychiatrie du Centre hospitalier universitaire (CHU) Mohammed VI de Marrakech étant saturé, ces patients ont tous été transférés à l'hôpital psychiatrique régional Essaâda, dans la même ville.

«Nous avons reçu, jusqu'à aujourd'hui, 91 patients qui viennent s'ajouter à la vingtaine qu'accueillait l'hôpital», nous explique Dr. Amjahdi, directrice de l'hôpital Essaâda. Interrogée sur le problème de surpeuplement qui pourrait survenir, «nous nous débrouillons comme nous pouvons», nous répond-elle. Alors que l'hôpital avait une capacité initiale de 60 lits, l'opération d'évacuation de Bouya Omar, appelée «Opération Karama», est venue installer 100 lits supplémentaires.

«Nous accueillons 48 malades originaires de Marrakech, les autres viennent d'autres régions et devront être transférés. Nous ne savons cependant pas quand cela va se faire», précise le Dr. Amjahdi. En ce qui concerne les moyens humains, l'hôpital a reçu 9 infirmiers polyvalents en renfort, en plus d'un bon nombre de stagiaires venus de l'institut régional de formation paramédicale. Les cinq médecins du centre devront, à eux seuls, gérer cet afflux exceptionnel pour une durée encore indéterminée.

Même son de cloche sur la rive du Bouregreg, l'hôpital psychiatrique Errazi de Salé aurait mobilisé tout un service pour accueillir ces nouveaux transferts, selon des sources de l'hôpital. «Nous avons reçu des patients pendant le week-end, et d'autres lundi matin», nous livre le Pr. Wanassi, l'un des médecins de l'hôpital. «Pour l'instant, la capacité de l'hôpital entermes de lits est suffisante», précise-t-il. L'hôpital Errazi, un des établissements du CHU Ibn Sina de Rabat, se chargera de soulager les centres hospitaliers de la région de Rabat-Salé Zemmour-Zaer devant accueillir les ex-résidents de Bouya Omar.

Il faut dire que la question du surpeuplement des établissements hospitaliers psychiatriques ne date pas d'aujourd'hui. En 2012, le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** avait tiré la sonnette d'alarme quant à la situation des centres de psychiatrie au Maroc. Le manque de moyens humains, de lits et de logistique était notamment pointé du doigt.

La même année, le ministère de la santé avait pris la situation en main et avait érigé la santé mentale en priorité dans son plan sectoriel 2012-2016. Trois ans plus tard, peu de choses ont changé.

D'un côté, aucun des trois hôpitaux dont la construction était prévue à Agadir, Kénitra et Kalaât Sraghna n'a encore vu le jour, de l'autre, la capacité et la qualité des établissements psychiatriques publics sont encore loin de répondre aux normes internationales. Le nombre de psychiatres exerçant au Maroc est, lui aussi, extrêmement faible. Selon le ministère de la santé, il n'y a pas plus de 0,83 psychiatres pour chaque 100.000 habitants. Un chiffre qui fait, malgré tout, état d'une légère amélioration, puisqu'en 2012 il n'était que de 0,63. Pour les quelques années à venir, le département de Louardi se fixe l'objectif d'atteindre 1 psychiatre pour chaque 100.000 Marocains et le volet formation est l'un des chevaux de bataille du ministère pour y arriver.

Il y a actuellement 80 médecins psychiatres en formation dans les facultés de médecine du Royaume, en plus de 480 médecins généralistes bénéficiant de formations continues en psychiatrie. Du côté du personnel paramédical, l'objectif de former annuellement 100 infirmiers en psychiatrie que s'était tracé le ministère a été dépassé en 2013 avec 157 infirmiers qui ont obtenu leurs diplômes cette année-là.

http://www.maghress.com/fr/aujourdhui/119031

http://www.aujourdhui.ma/maroc/societe/ou-et-comment-les-ex-residents-de-bouya-omar-seront-ils-heberges--119031#.VYFax_l_NHx

## Projet de réforme du Code pénal

# Un texte qui allie entre respect des droits et libertés et lutte contre le crime

18294-3

Le Code pénal ne concerne pas uniquement les droits et libertés, mais vise aussi à lutter contre le crime et à prévenir ce phénomène, a souligné, lundi à Rabat, le ministre de le Justice et des Libertés, Mustapha Ramid. Il s'agit d'un texte aux caractéristiques spécifiques et dont le projet de réforme fait l'objet d'un intérêt particulier par rapport à d'autres lois, étant donné qu'il traite et organise le cadre du licite et de l'illicite en matière des relations humaines et de celles liant l'individu aux institutions et aux valeurs de la société, a-t-il ajouté à l'ouverture d'une conférence sur le thème "le code pénal et le code de la procédure pénale : enjeux et réforme", organisée par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH).

Le ministre a estimé que les divergences au sujet de certains articles de cette loi sont exprimées de manière civilisée qui n'a pas d'incidence sur les résultats de ce débat. "Nous sommes dans la phase de préparation du projet et tout le monde a le droit d'avoir un rôle dans son élaboration afin qu'il soit érigé en un projet gouvernemental sociétal", a-t-il dit à ce sujet. M. Ramid a fait observer que la réforme du Code pénal a pour objectif d'adapter ce texte à la Constitution, ainsi que d'accompagner le développement enregistré au niveau des systèmes pénaux modernes et les dernières avancées en matières des théories modernes visant le développement des performances de la justice pénale. Il a passé en revue les nouveautés du Code pénal liées notamment à la préservation du cadre général régissant cette loi et à l'ajout de principes généraux, à travers la réorganisation de la responsabilité de la personne physique, le renforcement du contrôle judiciaire dans le domaine pénal, la consécration du règlement des litiges à l'amiable, la dépénalisation de certains actes et la révision de certaines peines. Evoquant la peine de mort, M. Ramid a rappelé que cette sentence fait l'objet de divergences sur le plan international et pas uniquement national, ajoutant que la Constitution n'interdit ni de prononcer la peine capitale ni son abolition. Pour sa part, le président du CNDH, Driss El Yazami, a relevé que le Conseil "aspire à un Code pénal et à une procédure pénale préventifs, protecteurs et tournés contre la torture, la détention abusive et la discrimination à l'égard des femmes", ainsi qu'à "une législation pénale protectrice, garantissant les droits et libertés et ne prévoyant les peines privatives de liberté qu'en tant que dernier recours".

Il a ajouté que le CNDH aspire aussi à une loi élargissant la panoplie des peines alternatives et réduisant l'écart entre les limites maximale et minimale des peines, tout en présentant des solutions complètes en termes de réhabilitation, de réinsertion et de réduction des cas de récidive et protégeant les catégories vulnérables.Il a plaidé, dans le même sens, pour un Code pénal fondé sur une approche rationnelle et fixant des limites en terme de pénalisation, audacieux dépénaliser les cas qui ne peuvent plus être considérés comme des crimes sur les plans social et celui droits humains, ajoutant que cette loi doit être basée sur l'équilibre nécessaire entre la simplification des procédures judiciaires et le renforcement des garanties d'un procès équitable, tout en ne prévoyant pas la peine de mort. La secrétaire générale de la Fédération internationale des droits de l'Homme, Amina Bouayach, a mis en exergue l'importance de la réforme du Code pénal, relevant que cette réforme s'impose pour plusieurs raisons, dont sa non-conformité aux dispositions de la Constitution et aux conventions internationales, l'absence d'un nouveau concept de la politique pénale au Maroc et l'élargissement de l'acception de la pénalisation en rapport avec des questions portant sur des choix qui ne répondent pas à la logique de pénalisation.

Après avoir évoqué la dynamique lancée au Maroc suite à l'adoption de la nouvelle Constitution, Philippe Texier, commissaire de la Commission internationale des juristes, a mis l'accent sur certaines remarques liées, entre autres, à l'absence de garanties dans le domaine de la garde à vue et à la possibilité de tortures et de mauvais traitements, plaidant pour la réforme de la procédure de la garde à vue et de la détention préventive. Le vice-président de l'Amicale hassania des magistrats, Mohamed Khadraoui, a indiqué, pour sa part, que la justice pénale au Maroc et dans le monde vit une situation délicate à cause de la globalisation du crime et du développement de ses formes, ajoutant que ce sujet impose de grandes interrogations relatives aux moyens de garantir la sécurité au sein de la société, les droits et libertés et les conditions d'un procès équitable.

Abdellatif Chentouf, président du Club des magistrats du Maroc, a relevé que l'avant-projet du nouveau Code pénal et du Code de la procédure pénale sont parmi les lois les plus importantes, étant donné qu'elles sont liées à la liberté de l'être humain et qu'ils sont un indice du développement des pays sur le plan des droits humains.

Le président de l'Association des Barreaux du Maroc, Mohamed Akdim, a appelé à prendre le temps qu'il faut pour l'élaboration de lois répondant aux aspirations des Marocains, ajoutant que son association est prête à présenter l'aide judiciaire nécessaire dans ce domaine. De son côté, la présidente de l'Association marocaine des femmes juges, Aicha Naciri, a souligné que les femmes juges marocaines souffrent de discrimination au sein du corps des magistrats au Maroc, notamment au niveau de l'occupation des postes de prise de décision liés à la gestion des tribunaux.

Réforme de la justice

Le CNDH relance le débat sur la réforme du Code pénal et du Code de procédure pénale

15663/1-3

Page 3

Réforme de la justice

# Le CNDH relance le débat sur la réforme du Code pénal et du Code de procédure pénale

15663/1-3

La législation pénale divise toujours autant. Ph. MAP

**Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) relance le débat autour de la réforme du Code pénal et du Code de procédure pénale. En présence du ministre de la Justice et de plusieurs responsables et militants des droits de l'Homme, les participants ont passé en revue les nouveautés des projets et ont exposé leur propre vision de la réforme.**

Nécessité d'élaborer une loi basée sur l'équilibre nécessaire entre la simplification des procédures judiciaires et le renforcement des garanties d'un procès équitable.

Les discussions autour de la réforme de la législation pénale se poursuivent. Cette fois, c'est le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) qui relance le débat. Organisant un colloque international sur le thème «le Code pénal et le Code de procédure pénale : les enjeux d'une réforme», le CNDH a accueilli, le 15 et 16 juin à la Chambre des représentants, le ministre de la Justice et des libertés, Mustapha Ramid. Interpellé sur la réforme engagée, le responsable a affirmé que cette dernière intervenait afin «d'adapter ce texte à la Constitution, ainsi que d'accompagner le développement enregistré au niveau des systèmes pénaux modernes». Faisant l'objet de débats passionnés depuis sa publication par le département de la justice, le projet du Code pénal revêt une importance particulière. En effet, le texte ne concerne pas uniquement les droits et les libertés, mais vise aussi la lutte contre le crime et la prévention de ce phénomène. Il faut dire que la sensibilité de cette réforme est à l'origine d'avis divergents, parfois inconciliables. Mais M. Ramid souligne que les discussions se déroulent de «manière civilisée». «Nous sommes dans la phase de préparation du projet et tout le monde a le droit d'avoir un rôle dans son élaboration afin qu'il soit érigé en un projet gouvernemental sociétal», a-t-il déclaré. Défendant ses positions à propos du maintien de la peine de mort, l'ex-président du Forum de la dignité a souligné que le maintien de ce châtiment, qui divise les sociétés sur le plan international et pas uniquement national, «n'est pas interdit par la Constitution». Mais cette conviction se heurte à celle de la plupart des militants des droits de l'Homme et à leur tête le président du CNDH, Driss El Yazami. Présentant sa vision du Code pénal, il a insisté sur l'importance d'élaborer une loi basée sur l'équilibre nécessaire entre la simplification des procédures judiciaires et le renforcement des garanties d'un procès équitable, tout en évitant de maintenir la peine de mort.

Pour rappel, cette rencontre a été organisée en partenariat avec l'Amicale Hassania des magistrats, le Club des magistrats du Maroc, l'Association marocaine des femmes juges, l'Association des barreaux du Maroc, la coalition «Printemps de la dignité», le Réseau euro-méditerranéen des droits de l'Homme, la Fédération internationale des ligues des droits de l'Homme, la Commission internationale des juristes et l'Organisation internationale pour la réforme pénale. Elle a connu la participation d'une cinquantaine de magistrats, d'avocats et d'universitaires en plus de la participation de plusieurs juristes venant de Tunisie, de Jordanie, de France, de Suisse et du Sénégal. ■

**Ayoub Lahrache**

# La société espagnole appelée à comprendre que le Maroc est actuellement l'un des meilleurs alliés que l'Espagne pourrait avoir (président du Club des amis du Maroc en Espagne)

Rabat – La société espagnole doit comprendre qu'actuellement, le Maroc est l'un des meilleurs alliés que l'Espagne pourrait avoir aussi bien pour le développement économique que pour la sécurité et la paix régionales, a souligné le président du Club des amis du Maroc en Espagne, Pedro Bofill, en visite dans le Royaume à la tête d'une délégation du club. A travers ses activités, le Club des amis du Maroc en Espagne, créé fin 2014 à Madrid, "cherche à en finir avec les tabous et les stéréotypes persistant encore au sein de certains milieux de la société espagnole, qui ne savent pas que le Maroc est un pays qui a évolué, un pays moderne", a souligné M. Bofill dans un entretien à la MAP à l'occasion de cette visite. "Ce déplacement est la première prise de contact pour bien nous informer et pouvoir transmettre ce que nous avons constaté in situ et directement sur le terrain, à travers notamment une série de rencontres que nous avons eues", a-t-il ajouté, notant que ces entrevues "très positives" ont permis aux membres de la délégation du Club d'échanger les vues avec des responsables marocains. Les membres de la délégation du club ont été impressionnés par les progrès réalisés par le Royaume, notamment en matière de droits de l'Homme, a relevé M. Bofill, précisant que **la délégation a rencontré des responsables du Conseil national des droits de l'Homme, mais aussi des représentants d'organisations de la société civile de défense des droits de l'Homme.** Il a relevé que les rencontres avec des responsables gouvernementaux, des représentants de la société civile et des chercheurs universitaires ont permis aux membres du club d'apprécier à leur juste valeur les progrès réalisés dans tous les domaines. M. Bofill a par ailleurs affirmé que les bonnes relations entre le Maroc et l'Espagne doivent être fructifiées et renforcées. "Nous voulons que la bonne harmonie et les bonnes relations existant actuellement puissent durer et nous aider à aller de l'avant, car nous avons l'obligation de lutter pour la liberté et la paix, mais aussi de comprendre que nous avons une mission, nous en tant qu'Européens, et les Marocains, en tant qu'Africains, celle d'unifier et d'impulser le développement aussi dans le reste du continent africain", a-t-il dit. M. Bofill a expliqué que le Club des amis du Maroc en Espagne œuvre à faire connaître auprès de la société espagnole les grands progrès réalisés sous l'impulsion de SM le Roi Mohammed VI. Le club compte organiser les 29, 30 juin et 1er juillet au siège du Congrès des députés un cours d'été de 3 jours en partenariat avec l'université Roi Juan Carlos I, l'une des universités les plus prestigieuses d'Espagne, sur les transformations opérées au Maroc sous le règne de SM le Roi Mohammed VI. Le club, composé d'une centaine de personnalités représentant les différentes régions espagnoles compte aussi organiser des manifestations culturelles, intellectuelles et politiques pour présenter aux Espagnols la société marocaine dans toute sa diversité.

Créé en janvier dernier dans la capitale espagnole, le Club des amis du Maroc en Espagne est un organe qui s'assigne pour objectifs la promotion des relations entre Rabat et Madrid et une meilleure connaissance entre les sociétés des deux pays, outre le développement de projets de recherche dans les domaines de l'éducation, la culture, l'économie, l'environnement et le sport.

http://www.mapexpress.ma/actualite/opinions-et-debats/societe-espagnole-appelee-comprendre-maroc-actuellement-lun-meilleurs-allies-lespagne-avoir-president-du-club-amis-du-maroc-en-espagne/

# La société espagnole appelée à comprendre que le Maroc est actuellement l'un des meilleurs alliés que l'Espagne pourrait avoir (président du Club des amis du Maroc en Espagne)

Rabat – La société espagnole doit comprendre qu'actuellement, le Maroc est l'un des meilleurs alliés que l'Espagne pourrait avoir aussi bien pour le développement économique que pour la sécurité et la paix régionales, a souligné le président du Club des amis du Maroc en Espagne, Pedro Bofill, en visite dans le Royaume à la tête d'une délégation du club. A travers ses activités, le Club des amis du Maroc en Espagne, créé fin 2014 à Madrid, "cherche à en finir avec les tabous et les stéréotypes persistant encore au sein de certains milieux de la société espagnole, qui ne savent pas que le Maroc est un pays qui a évolué, un pays moderne", a souligné M. Bofill dans un entretien à la MAP à l'occasion de cette visite. "Ce déplacement est la première prise de contact pour bien nous informer et pouvoir transmettre ce que nous avons constaté in situ et directement sur le terrain, à travers notamment une série de rencontres que nous avons eues", a-t-il ajouté, notant que ces entrevues "très positives" ont permis aux membres de la délégation du Club d'échanger les vues avec des responsables marocains. Les membres de la délégation du club ont été impressionnés par les progrès réalisés par le Royaume, notamment en matière de droits de l'Homme, a relevé M. Bofill, précisant que **la délégation a rencontré des responsables du Conseil national des droits de l'Homme, mais aussi des représentants d'organisations de la société civile de défense des droits de l'Homme.** Il a relevé que les rencontres avec des responsables gouvernementaux, des représentants de la société civile et des chercheurs universitaires ont permis aux membres du club d'apprécier à leur juste valeur les progrès réalisés dans tous les domaines. M. Bofill a par ailleurs affirmé que les bonnes relations entre le Maroc et l'Espagne doivent être fructifiées et renforcées. "Nous voulons que la bonne harmonie et les bonnes relations existant actuellement puissent durer et nous aider à aller de l'avant, car nous avons l'obligation de lutter pour la liberté et la paix, mais aussi de comprendre que nous avons une mission, nous en tant qu'Européens, et les Marocains, en tant qu'Africains, celle d'unifier et d'impulser le développement aussi dans le reste du continent africain", a-t-il dit. M. Bofill a expliqué que le Club des amis du Maroc en Espagne œuvre à faire connaître auprès de la société espagnole les grands progrès réalisés sous l'impulsion de SM le Roi Mohammed VI. Le club compte organiser les 29, 30 juin et 1er juillet au siège du Congrès des députés un cours d'été de 3 jours en partenariat avec l'université Roi Juan Carlos I, l'une des universités les plus prestigieuses d'Espagne, sur les transformations opérées au Maroc sous le règne de SM le Roi Mohammed VI. Le club, composé d'une centaine de personnalités représentant les différentes régions espagnoles compte aussi organiser des manifestations culturelles, intellectuelles et politiques pour présenter aux Espagnols la société marocaine dans toute sa diversité.

Créé en janvier dernier dans la capitale espagnole, le Club des amis du Maroc en Espagne est un organe qui s'assigne pour objectifs la promotion des relations entre Rabat et Madrid et une meilleure connaissance entre les sociétés des deux pays, outre le développement de projets de recherche dans les domaines de l'éducation, la culture, l'économie, l'environnement et le sport.

http://www.mapexpress.ma/actualite/opinions-et-debats/societe-espagnole-appelee-comprendre-maroc-actuellement-lun-meilleurs-allies-lespagne-avoir-president-du-club-amis-du-maroc-en-espagne/

# Vers un code pénal moderne. Mode d'emploi

**Comment préparer la société à adopter un code pénal qui garantit les libertés? Entretien exclusif avec Philippe Texier.**

Présent lors du séminaire international sur le thème du Code pénal, organisé à lundi et mardi à Rabat par le CNDH, le **commissaire de la Commission internationale des juristes**, Philippe Texier revient sur l'essence de l'élaboration d'un code pénal.

Doit-on se limiter au référentiel actuel de la société ou opter pour davantage de libertés? Par quel mécanisme? Comment se prépare cette transition?

Eléments de réponses recueillis en exclusivité par Médias 24.

**Médias 24: Le code pénal doit-il être une déclinaison du référentiel de valeurs d'une société à un moment donné ou doit-il, au contraire, être la locomotive pour garantir davantage de libertés?**

-Le code pénal dans tous les pays du monde reflète l'état de l'opinion à un moment donné, mais il devrait idéalement évoluer vers davantage de droits et de libertés. C'est également le cas de la procédure pénale.

Prenons par exemple le cas de la peine de mort. Dans de nombreux pays, l'abolition est un processus très long et lent, bien souvent parce que l'opinion publique n'y était pas favorable, car elle n'est souvent pas assez instruite sur la question. Mais quand les pays l'abolissent il n'y a pas de possibilité de retour en arrière.

Toutes les conventions universelles et régionales sont contre la peine de mort qui constitue un traitement inhumain et dégradant, et porte atteinte au droit à la vie.

A l'international, les protocoles ratifiés par de nombreux pays consacrent le droit à la vie, et s'opposent à la peine de mort.

Au Maroc, la Constitution garantit le droit à la vie, sans condamner ou interdire clairement la peine de mort. Mais ce qu'il faut savoir, c'est que les évolutions en matière de code pénal sont des évolutions lentes mais qui doivent aller toutes dans le sens de l'augmentation des libertés et des garanties.

**-Comment préparer la société à davantage d'ouverture en matière de droits et de libertés?**

-La modernité se travaille par la pédagogie de l'enseignement et de la formation des juges, des avocats, des policiers, et de tout le personnel chargé du maintien de la paix civile. Pour arriver peu à peu à convaincre la société. En démontrant, par exemple, que la peine de mort n'a pas un caractère exemplaire.

En d'autres termes, soutenir qu'il y a moins de crimes dans un pays où la peine de mort est appliquée, est inexact. Le maintien de la peine de mort n'a aucune incidence, car celui qui veut commettre un crime ne pensera pas aux conséquences.

**-Comment assurer la transition d'un code pénal "conservateur" vers un modèle qui garantit les droits et les libertés?**

-C'est difficile à dire. Les normes internationales tendent à abolir tout ce qui est inhumain et excessif, et tout ce qui va à l'encontre des droits individuels.

Mais une chose est sûre, c'est que les réformes du code pénal ont toujours un impact sur la société. En revanche, cet impact ne se fait pas de manière linéaire.

Il est certain que beaucoup de sociétés évoluent vers plus de libertés et plus de garanties, lorsqu'elles adoptent un code pénal qui assoit les libertés, mais il peut arriver que le

champs des libertés évolue en dents de scie: un phénomène comme l'attentat de New York, et toute la législation anti-terroriste qui en est ressortie, d'abord aux Etats Unis et ensuite dans les autres pays, marque un retour en arrière.

L'idéal est que tout évolue vers plus d'ouverture, mais il existe des périodes troubles qui marquent un retour en arrière. Et malheureusement, ces phénomènes de repli deviennent de plus en plus mondiaux.

D'où l'importance du rôle des politiques, qui ont un devoir d'éduquer l'opinion publique qui a souvent tendance à adopter des postures répressive. Tous les acteurs, dont les médias, doivent contribuer à ce processus d'éducation.

http://www.medias24.com/DROIT/155812-Vers-un-code-penal-moderne.-Mode-d-emploi.html

# Code pénal: les recommandations progressistes du colloque du CNDH

**Le colloque international du CNDH plaide pour un total respect des libertés individuelles. Et appelle à harmoniser le code pénal marocain avec l'ensemble des conventions internationales en matière de droits de l'Homme.**

Le colloque international organisé par le CNDH prend position dans le débat houleux sur le code pénal. Par la voix de son Secrétaire général, Mohamed Sebbar, le Conseil national des droits de l'Homme a résumé les conclusions générales sur l'avant-projet de réforme du code pénal, mais aussi sur le code de procédure pénale.

Un discours qui marque **une rupture profonde avec le texte proposé par le département de Mustapha Ramid, ministre de la Justice**.

Les recommandations suivantes ont été lues par le deuxième homme du CNDH lors de la cérémonie de clôture du séminaire international sur le Code pénal, qui s'est tenu du 15 au 16 juin, à Rabat. Voici ce qu'il faut en retenir :

**Pour un nouveau code pénal efficace, équitable, humain et responsable, le CNDH appelle à l'élaboration d'une législation pénale:**

- préventive et protectrice contre la torture, la détention arbitraire, la discrimination et la violence à l'égard des femmes;
- garante des droits et des libertés, basée sur une logique qui ne prévoit les sanctions privatives de libertés qu'en dernier recours. Une législation qui élargit le champ d'application des peines alternatives et des mesures préventives;
- protectrice des groupes vulnérables (enfants, personnes en situation d'handicap, migrants en situation irrégulière, victimes de la traite humaine, etc.);

• basée sur une approche de **dépénalisation des comportements qui constituent une forme d'exercice des libertés individuelles** et collectives;

• basée sur l'incrimination de ce qui est "**strictement évident et nécessaire**" dans une société démocratique (Ce principe fondateur du droit pénal moderne, signifie que le droit de punir ne peut se fonder que sur la seule utilité sociale. En d'autres termes, ce qui relève des libertés individuelles ne peut être criminalisé, ndlr) ;

• basée sur le renforcement de l'autonomie et de liberté de l'individu ;

**Concernant la procédure pénale, le CNDH recommande de renforcer la législation en:**

• donnant une portée absolue aux garanties constitutionnelles relatives au procès équitable et aux droits des justiciables;

• assurant la transversalité de l'approche genre (définition et qualification de certaines infractions, ordonnances de protection des femmes victimes de violence, la diligence voulue, etc.);

• précisant d'une manière systématique les éléments constitutifs des infractions afin de renforcer le principe de légalité;

• réduisant la fourchette des peines maximales et minimales ;

• prévoyant une solution intégrée pour la réhabilitation, la réinsertion et la réduction de la récidive ;

• garantissant un juste équilibre entre la poursuite et la défense, entre le parquet et l'instruction, entre la simplification des procédures judiciaires et le renforcement des garanties de la défense ;

• renforçant les mécanismes de reddition des comptes par les agents chargés d'application de la loi;

• garantissant le droit de recours pour réparation suite à une détention arbitraire;

• garantissant aux personnes placées en garde-à-vue le droit à l'habeas corpus, c'est-à-dire le pouvoir de contester la légalité de la détention devant une autorité judiciaire indépendante;

• précisant davantage les critères de placement en détention préventive;

• offrant une solution intégrée en matière d'assistance juridique et judiciaire.

Le CNDH appelle, par ailleurs, à une **abolition de la peine de mort** (la peine de mort est en vigueur dans la législation pénale marocaine bien qu'un moratoire existe de facto depuis 1993, ndlr), tout en **harmonisant intégralement le droit pénal marocain avec les conventions et traités internationaux des droits de l'Homme et du droit humanitaire**. Cette harmonisation devra être suivie d'une mise en œuvre exhaustive, non sélective des observations finales et des recommandations adressées au Maroc par les organes des traités, les titulaires des mandats au titre de procédures spéciales et dans le cadre de l'examen périodique universel.

http://www.medias24.com/DROIT/155864-Code-penal-les-recommandations-progressistes-du-CNDH.html

# L'avant-projet de code pénal jugé "anachronique, liberticide et imprécis"

**En continuant de porter atteinte à la liberté de conscience, l'avant-projet de code pénal renforce la discrimination et gèle les évolutions futures de la société.**

Le constat sans équivoque est de Michel Tubiana, ancien président de la Ligue (française) des droits de l'Homme. Lundi 15 juin, à l'occasion d'un séminaire sur la réforme du code pénal organisé par le Conseil national des droits de l'homme (CNDH) à la chambre des représentants à Rabat, le célèbre avocat a commenté le texte de Mustapha Ramid et pointé du doigt ses nombreux "archaïsmes et anachronismes".

## Le Code pénal de Ramid s'enferme dans un cadre non évolutif

L'une des facettes de "l'archaïsme" de l'avant-projet est illustré par l'article 206, qui dispose qu'il "est considéré comme portant atteinte à la sécurité intérieure de l'Etat, et puni d'un an à dix ans de prison, quiconque ayant perçu (...) d'une personne ou d'un groupe étrangers, des dons, prêts ou autres services en vue d'une activité ou une propagande susceptibles (...) d'ébranler l'allégeance des citoyens à l'Etat et aux institutions du peuple marocain".

Pour le président du réseau euro-méditerranéen des droits de l'homme, "la formulation de cet article implique un devoir de loyauté, qui est assorti d'une impossibilité d'émettre une critique. Car toute critique risque d'entraîner des conséquences pénales(...) l'ordre devient alors immuable (...) le code pénal actuel ne tient pas compte des évolutions en cours, et gèle toute possibilité d'évolution future" estime Michel Tubiana.

## L'avant-projet conforte les discriminations religieuses

"Un code pénal doit protéger contre toute forme de discrimination" estime Michel Tubiana. Or, l'avant-projet de réforme est inéquitable entre croyants et non-croyants, et "discriminatoire" envers ces derniers.

A cela s'ajoute la discrimination entre individus religieux pratiquants et non-pratiquants (la liberté de déjeûner en est une parfaite illustration), mais aussi entre croyants, pratiquant ou non, appartenant aux religions révélées (certaines dispositions du code pénal sont applicables aux Marocains réputés être de confession musulmane, et ne le sont pas pour les citoyens appartenant à autre confession).

Ces différentes formes de "discrimination" sont appuyées par le délit d'atteinte aux symboles de l'islam. "Ce projet de réforme du code pénal porte les stigmates d'un ordre établi dont il est chargé d'assurer la protection", accuse Michel Tubiana.

## Des ambiguïtés qui ne servent pas la justice

Michel Tubiana note également, dans le texte qu'il a adressé au colloque, l'existence de plusieurs dispositions qui ne définissent pas avec exactitude la nature du délit. Un élément également relevé par **Elmokhtar Amara**, professeur à la faculté des sciences juridiques, économiques et sociales à l'Université Mohammed V de Salé lors d'un atelier du séminaire du CNDH tenu dans la même journée.

Le spécialiste marocain en droit pénal a pris comme exemple le délit d'attentat à la pudeur qui, selon lui, n'est pas clairement défini dans le code pénal. "Cette définition imprécise et large consacre plus d'importance au pouvoir discrétionnaire du Juge (...) le pouvoir d'appréciation du Juge dépend en grande partie de son expérience, de son vécu et de ses convictions, car avant d'être juge, il est d'abord un être humain. Et c'est l'ensemble des éléments inhérents à la personne qui impactent la décision rendue au nom de la justice,"

décrypte Elmokhtar Amara.

Même son de cloche chez Michel Tubiana, qui a insisté sur l'importance des définitions claires et précise des délits punissables, afin de limiter autant que possible le pouvoir d'appréciation du juge.

http://www.medias24.com/DROIT/155837-L-avant-projet-de-code-penal-juge-anachronique-liberticide-et-imprecis.html

# La nouvelle politique migratoire marocaine à l'épreuve

Plus d'une année et demie après l'adoption de la nouvelle politique migratoire du Maroc, le bilan affiché en matière de régularisation et d'intégration d'un grand nombre de migrants est largement positif, alors que des attentes sont encore exprimées et des contestations resurgissent à propos de mauvais traitements dont sont victimes certains migrants.

Annoncée en septembre 2013 suite à la publication d'un rapport thématique du **Conseil national des droits de l'homme (CNDH),** la nouvelle politique en matière d'immigration avait été proclamée avec solennité et accueillie avec grande satisfaction comme un changement radical et une avancée sans précédent en Afrique. Plus d'une année et demie plus tard, le bilan des mesures prises est présenté comme très positif, malgré les réclamations des associations de défense des migrants. Le ministre en charge des RME et de l'immigration, Anis Birou, ainsi que les associations de défense des migrants avancent que 18 000 demandeurs ont été régularisés sur 28 000. La commission nationale de recours qui est saisie de nombreux cas poursuit l'examen de ces derniers et on précise qu'elle a accordé les permis de séjour à toutes les femmes et aux enfants, même lorsqu'ils ne remplissent pas les critères définis. Les titres de séjour délivrés le sont pour un an mais les autorités ont affirmé qu'ils seront renouvelés automatiquement.

Catégories régularisées

Les catégories concernées par la régularisation sont en principe définies selon des « critères qui prennent en compte la durée de séjour au Maroc, le droit de vivre en famille, les conditions d'insertion dans la société marocaine et les accords d'établissement conclus par le Royaume avec des pays amis ». Le cas des réfugiés est aussi pris en compte puisque dès novembre 2013 les 545 demandes d'asile parrainées par le Haut commissariat des Nations Unies pour les réfugiés ont été presque toutes satisfaites. Le 2 janvier 2014, l'administration a procédé à la mise en place de 83 bureaux des étrangers à travers les régions et lancé « l'opération exceptionnelle » de régularisation. Cette opération a été qualifiée de positive et de prometteuse par les ONG qui soutiennent et informent les immigrés, même si elles ont « regretté » le caractère « restrictif » des critères retenus et des difficultés lors des procédures de régularisation, dues à certaines « rigidités administratives ». Le CNDH contacté par ces ONG a demandé que lui soient communiqués les cas de rejets des demandes alors qu'elles sont conformes aux critères. Treize Conseils régionaux des droits de l'homme ont été ainsi à la disposition des intéressés pour intervenir auprès des bureaux des étrangers.

http://www.dimabladna.ma/index.php?option=com_flexicontent&view=items&id=12805

# L'ex-bagne de Tazmamart transformé en lieu de mémoire à la fin 2015

Par : Jaouad Mdidech

L'ancien bagne de Tazmamart où avaient été enfermés les putschistes des deux coups d'Etat militaire de 1971 et 1972 sera transformé d'ici décembre prochain en lieu de préservation de la mémoire. Les tombes de ceux qui y ont laissé la vie vont être aménagées de même qu'un jardin et un gîte rural seront créés

Dix ans après la fin des travaux de l'Instance d'Equité et de Réconciliation (IER), deux recommandations importantes attendent encore d'être mises en œuvre : la réparation communautaire et la préservation active de la mémoire.

Des tombeaux vont être aménagés avec les noms de ceux qui sont morts dans ce bagne

**Le Conseil national des droits de l'homme (CNDH) chargé de l'application et du suivi de ces deux recommandations** a tissé nombre de partenariats avec des organismes marocains (CDG, autorités locales…) pour, avec le financement de l'Union européenne, transformer quelques centres de disparition forcée en lieux de sauvegarde la mémoire. C'est le cas du bagne de Tazmamart, du nom du village où il est situé, dans la région d'Errachidia, au sud-ouest du Maroc. 58 militaires accusés de coup d'Etat dans les années 1970 y ont été incarcérés pendant 18 ans. Trente d'entre eux y mourront dans des conditions effroyables. D'ici décembre prochain, en hommage à ceux qui y ont succombés ainsi qu'aux survivants, le CNDH annonce la prochaine réhabilitation de ce lieu emblématique des années de plomb. Les cellules étaient ont été rasées depuis plusieurs années. Sur leurs lieux et places, vont être accrochés les noms de chacun des prisonniers qui y étaient embastillés. Des tombeaux vont être aménagés, portant les noms de ceux qui y ont péri. Un jardin sera aménagé aussi, et un gîte rural pour les familles des victimes et les défenseurs des droits de l'homme en visite dans la région. Des pourparlers sont en cours avec la société civile et les représentants des habitants de ce bourg pour aménager quelques lieux où s'érigeait le bagne rasé en centres socioculturels et économiques, en coordination avec les acteurs locaux. Quelques activités génératrices de revenus seront développées

http://www.dimabladna.ma/index.php?option=com_flexicontent&view=items&id=12795